مشكلات القياس في اللغة العربية

عبد الصبور شاهين *

مدخل الى مشكلة القياس :

مفهوم القياس حمل مجهول على معلوم . وهو ضرورة يلجأ اليها الانسان في جميع ظروف حياته ، ليحدد بها موقفه من الناس ومن الاشياء . فأنت تستطيع أن تحدد مسلكك تجاه صديق لك جربته في عدة مواقف فوجدته مخلصا غير ذى غرض ، فتلتزم جانب الموده معه ، لأنه يستحقها منك ، الآن وفى المستقبل ، من حيث حكمت على مسلكه المقبل بمسلكه المشاهد .

والقياس بهذا المفهوم يعتبر أساسا لكثير من أوجه النشاط الانسانى ، وبخاصة في ميدان العلوم الانسانية ، فليس هدف علماء الاجتماع من وراء بحوثهم الا بلوغ مرحلة من فهم أحوال المجتمع الانسانى ، بناء على دراسة التطور التاريخي ، بحيث يمكنهم أن يتنبأوا بمسير الاحداث الانسانية فى المستقبل ، قياسا على سيرها خلال مراحل تطورها الماضى . وغاية علم النفس تحليل السلوك تحليلا يمكن العالم النفسى من تحديد مسلك الفرد فى موقف معين ، في المستقبل ، بناء على استجابته الماضية .

وهكذا موقفنا من اللغة ، ندرك او نتعلم بعض حقائقها ، ثم تلعب اذواقنا اللغوية بقية الدور بوساطة القياس ، فنحمل ما نجهل على ما نعلم ، وقد يحدث خلال ذلك أن نخطىء القصد ، ولكن القياس يستمر فى غيبة السماع ، لان حركة اللغة ترفض التوقف ، حتى يأتى المدد من مصدر أو آخر .

---

* الدكتور عبد الصبور شاهين . مدرس فقه اللغة بجامعة الكويت . له جملة من المؤلفات والمترجمات ، منها ، القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ، تاريخ القرآن ، العربية الفصحى مترجم عن اللغة الفرنسية للمستشرق هنرى فليش ، الظاهرة القرآنية ، وفكرة الافريقية الآسيوية وغير ذلك من دراسات .

وقياسنا اللغوى لا يقتصر على صوغ الكلمات فحسب ، وانما هو يقيس التعبيرات ايضا ، فالقياس على هذا يشمل جانب الكلمة المفردة ، متصلا بمجال التصريف ، وجانب التركيب ، متصلا بمجال القواعد النحوية ، التي تقاس بها صحة التراكيب .

والواقع ان تطبيقنا لقواعد اللغة ، صرفية ونحوية ، هو فى جوهره قياس محض ، قائم على ملاحظة اوجه التشابه او التماثل بين ما تعلمناه ، وما نراه للمرة الاولى ، وحينئذ نحمل الجديد على ما سبق أن الفناه ، ونحن مطمئنون الى ان مسلكنا سليم ، تدعمه قواعد اللغة .

فقواعد اللغة ليست في الحقيقة سوى مقاييس ، وضعت على أساس نسبة معينة من الاستعمال اللغوى الصائب ، ولما كانت امكانات الاستعمال اللغوى دائمة التجدد فان دور القواعد يصبح ، اساسيا لضبط حركة الاستعمالات الجديدة ، وضمان عدم خروجها عن سنن الفصحى .

ولدراسة القياس نبدأ بالتعرف على آراء القدامى من علماء العربية ، كمدخل طبيعى لفهم المشكلة ، ثم نثنى باستعراض آراء المحدثين منهم وبخاصة الاستاذان الجليلان ، الشيخ محمد الخضر حسين ، والدكتور ابراهيم أنيس ، ثم نقدم بعد ذلك دراسة لرأى اللغوى الكبير فرديناند دوسوسور محاولين تطبيقه على مجال العربية الفصحى ، مع حرصنا في كل ذلك على تسجيل ملاحظاتنا ومآخذنا ــ ان وجدت ــ فى موضعها .

ولا نكون مغالين اذا قلنا : ان الحديث عن القياس اللغوى كان نتيجة اجتهاد الفقهاء والباحثين في علوم الشريعة أولا ، فقد كان هؤلاء اسبق من اللغويين فى مناقشة قضيته كمصدر من مصادر التشريع ، بعد الكتاب والسنة والاجماع ، وكان من منهج هؤلاء : انهم اذا تناولوا بالحديث قضية من القضايا وأرادوا وضع تعريف لها ، عمدوا الى اللغة أولا ، ليؤسسوا على مفهومها التعريف الاصطلاحى ، وهذا هو ما فعلوه في دراسة القياس ، حيث وجدناهم يناقشون مفهومه لغة، فى ضوء أمثلة شرعية أصولية ، فحين جاء اللغويون الى نفس المشكلة لم يجدوا أمامهم سوى كلام الفقهاء الذين سبقوهم ، فتأثروا بطريقتهم ، ونقلوا عنهم ، او حاكوهم في منهجهم .

القياس لدى القدماء :

والسيوطى يعقد بابا يتحدث فيه عن مسألة ثبوت اللغة بالقياس، ينقل فيه عن الكيا الهراس قوله في تعليقه الذى استقرت عليه آراء المحققين من الاصوليين : ان اللغة لا تثبت قياسا ، ولا يجرى القياس فيها (١) فالمسألة في نظره تخص المحققين من الاصوليين وهم ذوو الرأي الذى ينبغى أن يؤخذ به فى هذا المقام ، على الرغم من ان القضية ذات صبغة لغوية ، الا ان العلاقة كما رأينا كانت في نظرهم وثيقة بين بحث اللغة ومبحث الاصطلاح ، ومن ثم اصدروا هذه الفتوى ، أو هذا الحكم الذى يقسم القضية الى شطرين :

أولهما : ثبوت اللغة، بمعنى قبول المروى منها، واثبات صحته ، واعتباره اساسا فى متن اللغة .

وثانيهما : خلق صيغ وكلمات جديدة ، قياسا على هذا المروى القديم والثابت منها .

وقد نفى «الكيا» بناء على رأى المحققين من الاصوليين جواز قبول القياس في كلا الجانبين ،

(١) المزهر ١/ ٥٩

ومقتضاه الوقوف عند السماع في جميع مسائل اللغة، قديمة ومتجددة، وبعبارة اخرى ،اعتبار اللغة منحصره في المروى المسموع ، وهو قديم لا يحق لاحد أن يجرى فيه قياسا ، ودون ان يكون لها حق التجدد مع تجدد الحياة ، وتنوع الحاجات ، وتقلب مستويات الحضارة .

ولو جاز ان يمضي هذا الرأى الى غايته لحملت هذه العربية الفصحى الى المتحف منذ بعيد ، على انها من اللغات التاريخية ، كالهيروغليفية واللاتينية ، لكن الذى حدث كان عكس ذلك تماما ، فقد كانت اللغة تتجدد دائما ، على الرغم من هذه الآراء والمذاهب المعروفة ، كانت تتخطاها مغضية غير مبالية بما عسى ان يقوله اصحابها ، لان التجدد اصبح قانون العربية منذ نزل القرآن ، فكان نزوله اعظم تجديد حظيت به لغة من لغات البشر ، ولا تظنوا ان القرآن الذى نزل بلسان عربى مبين ، كان من الناحية اللغوية محصلا لما استكن في هذا اللسان من بيان ، فلقد كان القرآن ثورة لغوية اذا صدقنا العبارة ، ثورة في ثروته اللفظية الخاصة ، وفي عبارته الجديدة ، وفى نسقه الجديد ، كما كان كذلك من الناحية الموضوعية . واللغة التى تتسع لهذه الثورة فى الالفاظ والمفاهيم لغة قادرة على التجدد بكل امكاناته ، وهو ما ادركه آخرون من الفقهاء الاصوليين ،فقد قرر « الكيا» بعد ذلك ان محمد ابن ادريس الشافعى قد عزى اليه القول بأن القياس يجرى في اللغة ، قال السيوطى : لم يدل على ذلك نص الشافعي ، وانما دلت عليه مسائله .

ومضى يصور المسألة على النحو التالى :

« أما اسماء الاعلام الجامدة ، والالقاب المحضة فلا يجرى القياس فيها ، لأنه لا يفيد وصفا للمسمى ، وانما وضعت لمجرد التعيين والتعريف . ولو قلبت فسميت زيدا بعمرو ، وعكسه لصح ، اذ كل اسم منها لم يختص بمن سمى به لمعنى، حتى لا يجوز ان يعدل به الى غيره، فليست هذه الصورة من محل الخلاف .

ولا يجوز ايضا ان يكون محل الخلاف المصادر التى يقال : هى مشتقة من الافعال ، نحو ضرب ضربا فهو ضارب، وقتل قتلا فهو قاتل ، فهذا ليس بقياس ، بل هو معلوم ضرورة من لغتهم ونطقهم به على هذا الوجه .

ولكن محل الخلاف الاسماء المشتقة من المعاني ، كما يقال فى الخمر انه مشتق من المخامرة او التخمر ، فاذا سمى خمرا من هذا الاشتقاق كان ما وجد فيه ذلك خمرا ،كالنبيذ وغيره » .

فكأن الشافعى بهذا التقسيم يحصر اولا مجال القياس فى تجديد اللغة ، لا فى روايتها ، وهو ثانيا يجعل تجديد اللغة بالقياس في باب واحد هو باب الاطلاق المجازى الذى دل عليه باشتقاق الاسماء من المعاني .

والملاحظ ان المثال المسوق لذلك من الامثلة التى يستخدمها الاصوليون في اجراء القياس الشرعي ، والشافعى امام الاصوليين .

ويمضي الكيا ليناقش هذا الرأى المعزو للشافعى ، حاكما عليه بالبطلان ، قال : وهذا عندنا باطل ، والدليل عليه ان اجراء القياس فى اللغة لا يخلو ، اما ان يعلم عقلا او نقلا ، اما العقل فلا مجال له في ذلك ، لانه يجوز ان يكون واضع اللغة قد قصد بهذا الاسم ان يختص بما سمى به، ويجوز ان يكون لم يقصد الاختصاص ، بل يسمى به كل ما فى معناه ، واذا كان الامران جائزين فى العقل لم يرجح احدهما على الآخر من غير مزج .

وان كان بطريق النقل ،فالنقل اما تواتر او

(٢) المزهر ٦٠/١ .

آحاد، اما التواتر فلامطمع فيه، اذ لو كان لعلمناه، ولكان مخالفه مكابراً، واما الآحاد فظن وتخمين لا يستند الى اصل مقطوع به .

فان قيل : فالاقيسة الشرعية كلها مظنونة ويعمل بها . .

قلنا : تلك مستندة الى سمعى مقطوع به في وجوب العمل ، وهو اجماع الصحابة وليس في قياس اللغة شيء من ذلك .

فان قيل : فالمعنى الظاهر في موضوع الاشتقاق أصل يقاس عليه ، فكل محل يوجد فيه ذلك المعنى ينبغي ان يجرى عليه ذلك الاسم ..

قلنا : قد بينا ان ذلك ظن وتخمين، لايستند العمل به الى اصل مقطوع به ، فكيف يقاس عليه (٣) ؟

ويستطرد السيوطى فى ذكر آراء اخرى من مصادر أخرى ، كلها تدور حول قبول القياس ورفضه ، منها لأبى الفتح ابن برهان فى كتاب (الوصول الى الأصول) ، ومنها لابى شريح وطوائف من الفقهاء ، ومنها لامام الحرمين فى (البرهان) ، وللغزالى فى (المنخول) ، ولغيرهم .

وخلاصة الرأى ان المختار منع هذا الذى قال به الشافعى ، لان القياس الشرعى انما جاز اثبات الاحكام به بالاجماع المتفق عليه ، وليس فيما تنازعنا فيه اجماع ، وليس المقصود من اثبات الاسم اللغوى اثبات الحكم ، فان القياس يجرى فى الاسامى اللغوية قبل الشرع ، على رأى مثبتى القياس فى اللغة ، ولان المعنى فى القياس الشرعى مطرد ، وفى القياس اللغوى غير مطرد ، فان البنج لا يسمى خمراً ، وان كان يخامر العقل ، والدار لا تسمى قارورة ، وان كانت الاشياء تستقر فيها ، والغراب لا يسمى ابلق ، وان اجتمع فيه السواد والبياض ، فليس القياس الشرعى كالقياس اللغوى فى المعنى (٤) الخ ..

وهذا الذى انتهوا اليه لابطال القياس اللغوى بتأخير درجته عن القياس الشرعى ، هو الذى نرى منه نحن آية ثبوته ، وبرهان صلاحيته ، اذ يجب فعلا الفصل بين القياس الشرعى والقياس اللغوى ، لان المسافة بينهما واسعة ، ووظيفة كل منهما تختلف عن وظيفة الآخر .

واذا كان القياس الشرعى يؤدى الى ان ينسحب حكمه باطراد على جميع الحالات المماثلة ، فان القياس اللغوى لا يراد منه ذلك دائما ، لان مجالاته تختلف من اصوات ، الى مفردات ، الى تراكيب ، الى دلالات . وحسبه ان يجرى فى كلمة واحدة ليضيف الى اللغة جزئية جديدة تغنى بها ، وتزداد ثروتها .

وما زلنا حتى الان نعرض مناقشات الاصوليين في مسألة القياس ، حتى لاختشى أن يظن ان أهل اللغة لا دخل لهم فى مناقشة مثل هذه القضية اللصيقة بتخصصهم ، وهو ما نرجو ان نزيله من الاذهان في هذا الموضع . ونختار على الاخص حديث رجلين من اعلام اللغويين ، هما ابو الفتح عثمان بن جنى ، والحسين بن فارس ، وكلاهما كان له حديث عن المشكلة بما يتفق مع معارفه واهتماماته : لكن تأصيل حديث اللغويين بعامة يقتضى النظر فيما روى عن أبى عمرو بن العلاء، قال ابن نوفل : سمعت ابى يقول لابى عمرو بن العلاء : اخبرنى عما وضعت مما سميت عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا ..

---

(٣) المزهر ٦٠/١ وما بعدها .

(٤) السابق .

فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيهالعرب وهم حجة ؟

فقال : احمل على الاكثر ، واسمى ما خالفنى لغــات . .

والواقع ان تقعيد قواعد العربية قام على هذا المقياس الذى وضعه ابو عمرو في زمنه المتقدم على الخليل وسيبويه ، ولا ريب ان ابا عمرو قد اقدم على صياغة قــواعد كثيرة . حتى ليسأله السائل عن هذا الذى وضعه وسماه (عربية) ، وكان نهجه هذا هودستور البصريين فى معالجتهم لمسائل اللغة . يعتمدون الروايات الكثيرة فيجعلونها اساس القياس ، ويحكمون بشذوذ القليل او النادر ، وهــو موقف يجعلهم في نظر الاستاذ الدكتور انيس اميل الى القياس من الكوفيين ، الذين بالغوا فى الاعتزاز بالنص المسموع ، فلم يتورطوا فى وصف النادر من الفاظه او تراكيبه بالشاذ او الردىء ، او المعيب ، وخصوصا حين يكــون النص قرآنيا او فى شعر قديم (٥) .

فحين نقرأ كلام ابن جنى نجده يقسم مادة اللغة الى :

١ ــ مطرد سماعا وقياسا ، وهذا هــو الغاية المطلوبة .

٢ ــ ومطرد فى القياس ، شاذ فى الاستعمال وذلك نحو : الماضى من يذر ويدع .

٣ ــ ومطرد فى الاستعمال ، شاذ فى القياس نحو : استصوبت الامر ، ولا يقال : استصبت رمنه : استحوذ ، واستنوق الجمل ، ولايقال استحاذ واستناق .

٤ ــ وشاذ في القياس والاستعمال جميعا ، وذلك كأن نستعمل اسم المفعول من الفعــل الذى عينه واو مثلا على وجه التمام فنقول : ثوب مصووں ، والصواب مصون .

ويعقب ابن جنى على هذا التقسيم بقوله :

« واعلم ان الشىء اذا اطرد في الاستعمال، وشذ عن القياس فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره . ألا ترى انك اذا سمعت : استحوذ واستصوب اديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع بهما الى غيرهما ، الا تــراك لا تقول فى : اســتقام : استقوم ، ولا فى : استساغ:استوغ،ولا فىاستباع:استبيع،ولا فى أعاد : اعود لو لم تسمع شيئا من ذلك قياسا على قولهم : اخوص الرمث (والرمث شجر ترعاه الابل ،واخواصه ان يبدو فيه ورق ناعم كأنه خوصة) .

« وان كان الشىء شاذا فى السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت فى نظيره على الواجب فى امثاله ، من ذلك امتناعك مــن « وذر ودع » لانهم لــم يقولوهما ، ولا غرو عليك ان تستعمل نظيرهما نحو : وزن ووعد ، لو لم تسمعهما .

فأما قول ابى الاسود :

ليت شعرى من خليلي ما الذى

غالــه فى الحب حتى ودعـــــه

ــ فشاذ ، وكذلك قراءة بعضهم : « مــا ودعك ربك وما قلى » فأما قولهم : ودع الشىء يدع ــ اذا سكن ــ فاتدع ، فمسموع متبع ، وعليه انشد بيت الفرزدق :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع

مــن المــال الا مُســحت أو مجــلــفُ

فمعنى (لم يدع) بكسر الدال : اى لــم يتدع ولم يثبت ، والجملة بعد (زمان) فى موضع جر لكونها صفة له ، والعائد منها اليه

(٥) طرق تنمية الالفاظ فى اللغة/٢٣ .

محذوف للعلم بموضعه ، وتقديره : لم يدع فيه أو لأجله من المال الا مسحت أو مجلف .

ويسوق ابن جنى فى آخر حديثة متالا آخر يقول : « ومن ذلك قول العرب : أقائم اخواك ام قاعدان ؟ ـ هذا كلامها : قال ابو عثمان : والقياس يوجب ان تقول : أقائم أخواك ام قاعد هما ؟ الا ان العرب لا تقوله الا ـ قاعدان ـ فتصل الضمير ، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الاولى (٦) .

أيمكن ان يكون فى كلام ابن جنى هذا زيادة على ماقرره ابو عمرو بن العلاء قبله بقرنين تقريبا ، اللهم سوى زيادة التفسير والتصنيف ؟ ـ وذلك بصرف النظر عن تطور النظرة الى القياس ، باعتبار ان ابن جنى قد اعتمد من الشعر ما كان يرفضه ابو عمرو فهو هنا يستشهد بقول الفرزدق ، وكذلك فعل من قبله شيخه ابو على الفارسى حين ناقش الرواية الاخرى للبيت :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع
من المال الا مسحتاً او مجلف

فحاول ان يخرجها على تقدير ان (مجلف) مصدر ميمى بمعنى (التجليف) ، وليس اسم مفعول ، وتقديرالكلام : (وعض زمان وتجليفه لم يدع من المال الا مسحتا) ، ومع ملاحظة ان المسحت هو المستأصل الذى فنى كله ، ولم يبق منه شىء (٧) .

وقد كان ابو عمرو يرفض اساسا هذا الشعر ، وبصفه بالمولد ويجعله من مستوى الصبيان ، يكاد يأمرهم بروايته تدريبا لهم لى تعاطى أقوال الشعراء . ولسوف يأتى لذلك حديث فيما بعد .

غير ان لنا ملاحظة على هذا التقسيم الذى قدمه ابن جنى للمقيس والمطرد والمسموع والشاذ ، فان ابن جنى قد ذهب مع شيخه ابى على الفارسى الى ان ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، واذا ادركنا ما يعنيه هذا القول من انه لا فرق فى نظرهما بين سابق عليهما ومعاصر لهما ما دام على حد المأثور عن العرب ، ثم لاحظنا ان كل مسموع فى اللغة شاذا كان او مطردا ـ هو من كلام العرب ـ كدنا نلمح اضطرابا في ذكر ذلك التقسيم ، الذى يبدو انه يحمل معنى التردد فى اطلاق القياس اللغوى ، اللهم الا اذا فسرنا مرادهما بأنهما كانا يقصدان : (ان ما قيس على المقيس من كلام العرب فهو من كلام العرب) ، وحينئذ ينتفىالاضطراب ، ويكونان قد افادا القضية بعدا جديدا هو الحاق الفرع بالاصل ، فهما لم يعتبراه ـ على حد تعبير استاذنا الدكتور انيس ـ مثل كلام العرب او شبيها به ، وانما هو منه (٨) . وهو اتجاه بمنح القياس مفهوماجديدا ، غير تقعيدالقواعد العامة ، مفهوم استنباط شىء جديد في اللغة لم يسمع عن العرب ، ولم يروعنهم ، على اساس ماروى (٩) ، مع ملاحظة كونه مقيسا مطردا .

وهذا المسلك من ابى على وتلميذه راد قطعا على ما قرره الأصوليون ، لانه لم يقيد القياس فيقصره على ما كان من باب التعميم فى اطلاق اللفظ ، وانما جعله قياسا رحب المناهج يجرى في اللفظ ، وفي التركيب ، على نحو ما اطرد عن العرب ، ولم يشذ في السماع .

ونترك ابن جنى الى ابن فارس ، لنجد عنده اتجاها آخر في معالجة قياس اللغة ،

---

(٦) الخصائص ١/٩٩ .

(٧) الانصاف ١/١٨٩

(٨)طرق تنمية الالفاظ فى اللغة / ٢٥ .

(٩) السابق / ٢١

فهو يقرر ان اهل اللغة اجمعوا ، الا من شذ منهم ، ان للغة العرب قياسا ، وان العرب تشتق بعض الكلام من بعض ، وان اسم الجنى مشتق من الاجتنان (١٠) .

وهنا نجد ان القياس يطلق عنده ــ كما قال الاستاذ عبد السلام هارون في تقديمه لمقاييس اللغة ــ على (الاشتقاق الكبير) ، الذى يرجع مفردات كل مادة الى معنى ، او معان تشترك فيها هذه المفردات .

ويزيد الاستاذ هارون المشكلة بيانا فيقول : « وابن فارس لا يعتمد اطراد القياس في جميع مواد اللغة ، بل هو ينبه على كثير من المواد التي لا يطرد فيها القياس ، كما انه يذهب الى ان الكلمات الدالة على الاصوات وكثيراً من اسماء البلدان ليس مما يجرى عليه القياس » (١١) .

واقرأ الى جانب ذلك قول ابن فارس : « ان للغة العرب مقاييس صحيحة ، واصولا تتفرع منها فروع ، وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا ، ولم يعربوا فى شىء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ، ولا اصل من الاصول (١٢) .

وبذلك يتضح لنا معنى القياس عند ابن فارس ، فهو ليس حمل مجهول على معلوم ، ولكنه المناط الدلالى الذى تعرض عليه جميع الاستعمالات الواردة على ما يتضمن فى صورته مادة الكلمة . فهو اذا صح القول : (قياس دلالى) ، لاصرفى ولا نحوى ، كما قصد به الاصوليون واللغويون من قبل .

وربما اتضحت وجهة النظر هذه ببعض الامثلة نسوقها من معجم مقاييس اللغة (١٣).

فمثلا قال فى مادة (بهر) : « الباء والهاء والراء اصلان ، احدهما : الغلبة والعلو والاخر وسط الشىء » .

فهذا مقياس عام أو مناط يقاس اليه ما يجىء من صور هذه المادة للدلالة على معان تدخل ضمن هذا الاطار ، يقول ابن فارس : « فأما الاول فقال اهل اللغة : البهر : الغلبة يقال : ضوء باهر ، ومن ذلك قولهم في التشتم بهرا ، أى غلبة .. والعرب تقول : الازواج ثلاثة : زوج بهر ، وزوج دهر ، وزوج مهر ، البهر يقال للذى يبهر العيون بحسنه ، ومنهم من يجعل عدة للدهر ونوائبه ، ومنهم من ليس فيه الا ان يؤخذ منه المهر .. واما الاصل الآخر فقولهم لوسط الوادى ، ووسط كل شىء : بهرة ، ويقال : ابهارَّ الليل، اذا انتصف والاباهر : في ريش الطائر ، ومن بعض ذلك اشتقاق اسم بهراء ، فأما البهار الذى يوزن به فليس اصله عندى بدويا » .

ولعل مطالعة مادة (قوس) تزيد الامر جلاء من وجهة نظر ابن فارس ، فقد قرر ان « القاف والواو والسين اصل واحد يدل على تقدير شىء بشىء ، ثم يصرف فتقلب واوه ياء ، والمعنى فى جميعه واحد ، فالقوس ، الذراع،وسميت بذلك لانه يقدر بها المذروع ، وبها سميت القوس التى يرمى عنها ، قال الله تعالى : (فكان قاب قوسين او ادنى) قال اهل التفسير : اراد ذراعين . والاقوس : المنحنى الظهر ، وقد قوس الشيخ ، اى انحنى كأنه قوس ، وتقلب الواو لبعض العلل ياء فيقال : بينى وبينه قِيسُ رمح ، اى قدره ومنه القياس ، وهو تقدير الشىء بالشىء ، والمقدار : مقياس ، تقول : قايست الامرين

---

(١٠) الخصائص ٩٩/١ .

(١١) الصاحبي / ٣٣

(١٢) مقدمة مقاييس اللغة .

(١٣) مقاييس اللغة ١/١ .

مقايسة وقياسا .. ومما شد في هذا الباب : الفوس : ما يبقى في الجلةمن التمر ،والقوس : نجم،والمقوس:المكان يجرى منهالخيل، يمد فى صدورها بذلك الحبل لتتساوى ، ثم ترسل، فأما القوس فصومعة الراهب ، وما اراها عربية » .

واذآ فمفهوم القياس عند اللغويين كان يعنى شيئا اوسع بكثير مما هو عند الاصوليين وهو فرق طبيعى ، اذ كان القياس عند اهل الشرع مرتبطا باستنباط حكم فى غيبة النص الصريح ، وبحيث ينفق هذا الحكم مع المبادىء المقررة فى الكتاب والسنة والاجماع . أما اهل اللغة فلم يجدوا انفسهم ملزمين بمراعاة هذه الاعتبارات .

(رواية اللغة)

ولا بد لنا لنكمل الصورة التى بدأناها ان نعرض جانبا من تفكير هؤلاء المتحدثين فى مشكلة القياس ، ونعنى به جانب (نقل اللغة) ، فقد وجدنا ان رجال الاصول يتحدثون عن المتواتر وعن الآحاد ، فيما يمكن ان يقاس عليه ، والمتواتر نادر لا مطمع في نواله ، والآحاد ظنى وتخمين لا يستند الى اصل مقطوع به ، على حين استند الآحاد فى الادلة الشرعية الى اجماع يسمح باتخاذه أصلا للقياس ، وكل ذلك مضى .

والقارىء لحديث ابى البركات الانبارى عن درجات نقل اللغة وروايتها (١٤) يدرك الى أى مدى حرص هؤلاء القدامى على توثيق المادة اللغوية ، واضعين نصب اعينهم ارتباط هذه المادة بنصوص مقدسة ، هى في الوقت نفسه اسناد لما تحوى من الفاظ وتراكيب . فاذاعنى الفقهاء من هذه النصوص بفحواها كان اهتمام اهل اللغة بمحتواها من مادة اللغة . ولذلك لم تكن الحاجة الى توثيق الرواية لدى اللغويين بأقل مما هى لدى الفقهاء والمتحدثين .

لكن درجات النقل اللغوى لم تتنوع كشأنها لدى المتحدثين ، فهؤلاء قد وجدت لديهم انواع كثيرة ذات القاب مختلفة كالآحاد والغريب والمرسل والمنقطع والمتصل والمرفوع وبعض ذلك موجود في نقل اللغة . وقد جعل اهل اللغة النقل درجتين :

الاولى : نقل التواتر ، وهو لغة القرآن ، وما تواتر من السنة ، وكلام العرب . وهذا القسم دليل قطعى من ادلة النحو ، يفيد العلم .

واختلف العلماء فى ذلك العلم ، فذهب الاكثرون الى انه ضرورى ، واستدلوا على ذلك بأن العلم الضرورى هو الذى بينه وبين مدلوله ارتباط معقول ، كالعلم الحاصل من الحواس الخمس ، السمع ، البصر ، والشم ، والذوق واللمس ، وهذا موجود فى خبر التواتر فكان ضروريا .

وذهب آخرون الى انه نظرى ، واستدلوا على ذلك بأن بينه وبين النظر ارتباطا ، لانه يشترط فى حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب ، دون غيرهم ، فلما اتفقوا علم انه صدق .

وزعمت طائفة أنه لا يفضى الى علم البتة ، وتمسكت بشبهة ضعيفة ، وهى ان العلم لا يحصل بنقل كل واحد منهم ، فكذلك بنقل جماعتهم ، وهذه شبهة ظاهرة الفساد .

ومن اللغة المتواترة ما لا يكون قرآنا ، وذلك كأسماء الشهور والايام ، والربيع والخريف والقمح والشعير ، والارز ، وكثير من أسماء الفاكهة والخضر ، والزبد والسمن والعسل ،

---

(١٤) المزهر ١١٣/١ .

وكثير من أسماء الطيور والحيوانات كالدجاج والاور ، والنعام ، والحمام ، والقمرى ، والعندليب ، والكروان، والضفدع ، والثعلب، والفهد ، والارنب والظبى والدب .

وتصف المعجمات هذه الماده المتواترة بالصحة ، والعربية ، والتواتر على السنة الخلق من زمن العرب الى الوقت الحاضر .

ولا ريب ان تواتر هذه الالفاظ انما جاء من قبل ورودها في كثير من نصوص اللغة ، شعرا ونثرا ، كما جاء من جريانها على الالسنة للتعبير عن معانيها المعروفة .

والثانية : نقل الآحاد ، وهو ما تفرد بنقله بعض اهل اللغة ، ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به .

واختلفوا في افادته ، فذهب الاكثرون الى انه يفيد الظن ، وزعم بعضهم انه يفيد العلم ، وليس بصحيح لتطرق الاحتمال فيه .

واذا كان من مشكلات التواتر صعوبة تحققه ، من حيث الاجماع على معنى النص أو من حيث ضمان عدالة الرواة ، طبقة طبقة ، وهى مشكلات يمكن مناقشتها والتخفيف من حدتها — فان من مشكلات الآحاد ان رواته مجروحون غير سالمين عن القدح . ويضرب السيوطى فيما نقله عن الامام الرازى أمثلة على هذا النوع من الجرح ما ذكر من ان مصادر النصوص القديمة أكثرها قد تعرض للقدح فكتاب سيبويه امام البصريين قدح فيه اهل الكوفة ، وكتاب العين للخليل بن احمد قدح فيه الجمهور من اهل اللغة .

ولقد تكون هنالك روايات لبعض الغريب من اللغة لا يعلم أحد من اتى بها او استعملها غير راويها ،كما ذكر ذلك عن ابن احمر الباهلى وكما روى عن رؤبة وابيه أنهما كانا يرتجلان الفاظا لم يسمعاها ، ولا سبقا اليها .

غير ان شأن الأفراد الرواة فى باب اللغة غيره في باب الحديث الشريف ، فمن المقرر في علم الجرح والتعديل ان احوال الراوى تدرس دراسة تتبعية طوال حياته ، للاستيثاق من ضبطه وامانته وعقله ودينه ، أما فى الرواية اللغوية فقد وجدناهم بعد ان اشترطوا في الرواة الثقة والصدق والامانة يجيزون الأخذ عن الصبيان ، كما اجازوا رواية اشعار المجانين من العرب ، حيث لا يحتمل ارادة الكذب او التلبيس ، وحيث توجد اللغة فطرية غير مفتعلة .

والواقع ان الرواية اللغوية تختلف عن رواية الحديث فى أمر جوهرى هو ان المقصود بها توثيق الكلمة ، او التركيب ، دون نظر الى الحكم الوارد في النص ، اكان صوابا ، ام خطأ .

ومن المسلم به ان النص الذى ينطقه راو من الرواة هو في الحقيقة جزء من لغته التى يحس بمعانيها سليقة ، ولا يتردد في استعمالها متى اقتضاه موقف ان يستعملها ، بخلاف المحدث الذى يحاول نقل ما سمعه ، محافظا على اداء المعنى ، ملاحظا في نفس الوقت اتفاق ما يرويه مع مرويات اخرى او مخالفته لها في الحكم .

ومن ثم لم يكن من المستساغ ابتداء اشتراط هذه الشروط الضيقة ، اللهم الا على سبيل التشبه بأهل الحديث والقراءات ، وتأثرا بمنهجهم ، وربما لتوفير نوع من المهابة لصنعة اللغة .

لكن هنالك ما يعتذر به في هذا الصدد عن هذه المبالغة في اشتراط صفات العدالة وغيرها في رواة اللغة ، اذ يبدو ان بعض الرواة من الاعراب كان قد احترف صناعة النصوص غير الصحيحة يحشوها بالغريب من الالفاظ وهو ما سبقت الاشارة اليه منسوبا لابن احمر ورؤبة والعجاج . ومنهم من اخذ يضع اشعارا ينسبها الى شعراء سابقين ، على حين ان اهل

الشعر لا يقرونها ، ولا يعترفون بصحتها ، فكان هذا التشدد منهم في مواجهة موجة من التزييف توشك ان تضر بمتن اللغة .

ومن ناحية اخرى نرى ان هذا التشدد في الاشتراط لرواية اللغة كان فى عصر يعتمد على الرواية والمشافهة فى تلقي النصوص ، عصر لم تشع فيه الكتابة ، ولا انتشرت فيه مهارة تأليف الكتب بصورة يعتمد عليها ، وهو مانجد امره ميسورا بعد ذلك ، حين استقر أمر اللغة في مجموعة من المعاجم التى سجلت متن اللغة ، معتمدة على النصوص الممحصة ، والروايات الموثقة ، وبذلك انتهى دور هذا الاشتراط بانتهاء وظيفته تقريبا .

وحسبنا ان نقرأ قول الخليل بن احمد : (ان النحارير ربما ادخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ، ارادة اللبس والتعنيت (١٥)) ـ ليبرز لنا اعتباره كان يوجب عليهم التشدد في تلقي نصوص اللغة ، فقد كان بعض اصحاب الحذق والمهارة فى اللغة يدسون فى بعض النصوص ما ليس من لسان العرب تظاهرا بالمهارة ، او امتحانا لعقول الدارسين ، والباسا على طلاب اللغة ، يقول ابن فارس تعليقا على هذا الكلام : (فليتحر آخذ اللغة أهل الامانة والصدق ، والثقة والعدالة ، فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا) (١٦)

ولذلك لانستغرب حين نجد في مصطلحاتهم وصف الرواية اللغوية بالارسال والانقطاع ، وليس استعمال هذين المصطلحين مراعى فيه الا مصدر النص ، لا انه مرسل عن النبي صلى الله عليهوسلم ، او منقطع السندإليه ، فلسنا بصدد رواية حديث نبوى ، وانما هى رواية نص لغوى ، قد يكون مصدره اعرابيا معروفا . او مجهولا .

كما نجد لديهم تفصيلات كثيرة فى طرق الاخذ والتحمل ، واولها : **السماع ،** وهو بطبيعة الحال اساس تلقى اللغة ، أية لغة ، اكن له درجات ، **وثانيها :** القراءة على الشيخ **وثالثها : السماع على الشيخ بقراءة غيره ،** بحيث يقول : قرىء على الشيخ وانا اسمع ، **ورابعها :** الاجازة ، وذلك فى الكتب والاشعار المدونة ، **وخامسها :** المكاتبة ، بأن يعتمد احد الائمة شعرا أرسل اليه كتابة . **وسادسها : الوجادة :** كأن يقول أحد العلماء وجدت فى كتاب ابى كذا . . (١٧) حسبك بهذا كله تفرقة بين درجات النقل والرواية ، وهى تفرقة تدل على منتهى الامانة والتحديد .

القياس فى دراسات المحدثين

ومن دارسى القياس حديثا العالم اللغوى المجتهد الشيخ محمد الخضر حسين (شيخ الازهر الاسبق) ، وقد بدأ يعالج هذه المشكلة منذ عهد بعيد (حوالي عام ١٩٢٠ م) فى مجموعة من المقالات ، نشرت فيكتاب عام ١٩٣٤ بعنوان : (القياس فى اللغة العربية) .

وقد حاول ان يحصر من اول الأمر احتمالات القياس ، على ما جرت به محاولات السلف فوجدها اربعة اضراب (١٨) :

احدها : حمل العرب انفسهم لبعض الكلمات على اخرى ، واعطاؤها حكمها ، لوجه يجمع بينهما ، كما يقال : اعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم ، لمشابهته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها الا بالاعراب ، وكما

---

(١٥) المزهر ١٣٨/١

(١٦) السابق

(١٧) السابق ١٤٤/١ وما بعدها .

(١٨) القياس فى اللغة العربية/٢٥ وما بعدها ـ الطبعة الاولى ـ الطبعة السلفية .

يقال : دخلت الفاء خبر الموصول في نحو قولهم : (من يأتيني فله درهم) قياسا للموصول على الشرط ، لمشابهته اياه في افادة العموم .

وكما يقال : نصبت (لا) النافية للجنس الاسم ، ورفعت الخبر قياسا على (ان) ، لمشابهتها اياها في التوكيد ، فان (لا) لتأكيد النفى ، كما تأتى (ان) لتوكيد الاثبات .

ثانيها : ان تعمد الى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجودا وعدما ، فتعدى هذا الاسم الى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف ، ونجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة .

ويضرب لهذا النوع مثلا : اطلاق اسم « الخمر » وهو الموضوع للمعتصر من العنب ، حين يخامر العقل ــ على المعتصر من غير العنب اذا تحقق فيه مخامرة العقل ايضا .

واطلاق اسم (السارق) ــ وهو الموضوع لمن يأخذ مال غيره من الاحياء خفية من حرز مثله ــ على (النباش) ــ الذى يأخذ ما على الموتى من اكفان .

ويقول الشيخ الخضر : (وهذا الضرب من القياس هو الذى ينظر اليه علماء اصول الفقه ، عندما يتعرضون لمسألة : هل تثبت اللغة بالقياس ؟)

ثالثها : الحاق اللفظ بامثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب ، حتى انتظمت منه قاعدة عامة ، كصيغ التصغير ، والنسب ، والجمع . واصل هذا ان الكلمات الواردة فى كلام العرب على حالة خاصة يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق فى ان يقيس على تلك الكلمات الواردة ما ينطق به من امثالها .

رابعها : اعطاء الكلمة حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما اجاز الجمهور ترخيم المركب المزجى قياسا على الاسماء المنتهية بتاء التأنيث . وكما اجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى نعين حرف الجر ، قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ ، فنقول : قضيت الليلة التي ولدت فى سرور ، اى ولدت فيها ، جاز لك ان تقول : هذا الكتاب تساوى الورقة درهما ، اى الورقة منه بدرهم .

ومن هذا التحديد يتضح لنا عدة أمور :

اولها : ان القياس فى نظر الشيخ الخضر يجريه العربى القديم ، كما يجريه الاصولي والنحوى ، ولكن لكل منهما مجالا . فمجال العربى ، وهو صاحب اللسان ، هو الضرب الاول ، ومجال الاصولى هو الضرب الثانى ، ومجال النحوى الضربان الاخيران .

ثانيها : ان القياس قد يكون في الشكل ، وقد يكون في الدلالة ، فمن الاول ، الحاق المضارع بالاسم في الاعراب ، ودخول الفاء على خبر الموصول قياسا على الشرط ، وحذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ . ومن الثانى : قياس الاصوليين السابق ذكره .

ثالثها : ان الهدف من قياس الشكل طرد قاعدة معينة في مجال تصريف الكلمة او تركيب الجملة ، والهدف من قياس الدلالة خلق استعمالات جديدة لكلمات اللغة ، اى توسيع الدلالة الضيقة .

والواقع ان ما جعله الشيخ الخضر خاصا بالعرب انفسهم في الضرب الاول من القياس لا تنهض الامثلة المسوقة بتفسيره على نحو ما اراد المؤلف ، لان من المؤكد ان العربى القديم لم يستشعر هذا التشابه المفترض بين

المضارع والاسم ، ليطرد في الاول قاعدة الاعراب ،وانما ذلك شيء لا حظه النحويون من تتبعهم لاستعمالات المضارع ، ومحاولتهم تعليل خروجه على قاعدة البناء فى الافعال ، والحقوه بالاسماء في العله ، وكذلك قياس فاء خبر الموصول على فاء جواب الشرط .

وايضا تعليل عمل (لا) التى تنفى الجنس عمل (ان) بأن كلتيهما تفيد التوكيد ، مع فارق ان (لا) لتأكيد النفى ،و (ان) لتأكيد الاثبات . فقد اثبت القدماء تفرقة بين (لا) و (ان) تضعف وجهالتشبه بينهما عملا ، وذلك ان (لا) غير عاملة فى الخبر ، بخلاف (ان) ، او ان (لا) ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئا واحدا ، واما (أن) فانها لا تركب مع الاسم بعدها . (الانصاف ١٩٥/١) .

وبذلك يظهر ان هذه الامثله القياسية هى من صنع النحاة ، لا من وضع العرب انفسهم ، فقد نطق العرب باللغة ، دون ان يكون منهم ادنى ملاحظة نقيس ظاهرة نحوية علىاخرى .

ثم هذا الضرب الذى خصه الاستاذ الخضر بالاصوليين ، أليس فحواه توسيع الدلاله فى بعض الفاظ اللغة ، لتشمل مجموعة من الاطلاقات الجديدة على أساس مجازى ؟

ومثل هذا العملاللغوى يمارسه الاصوليون ، وغير الاصوليين متى لوحظت العلاقة المجازية التي تربط بين مفهوم ذى لفظ موضوع ، ومفهوم آخر جديد يحتاج الى لفظ يدل عليه . ومن هذا القبيل اطلاق الفاظ : (قطار ، وسيارة ، وطائرة) ، وسائر ما يدل على المفاهيم المستحدثة فى اللغة، فقد اكتسبت هذه الالفاظ معانيها الجديدة بوساطة توسيع الدلالة على اساس مجازى ومن البين ان هذا التوسيع لم يقم به الاصوليون .

على ان الشيخ الخضر لم يقف عند هذين الضربين من القياس ، وانما خص الضربين الأخيرين بدراسة مستفيضة ، على اساس ان أولهما يقوم على التشابه الكامل بين المقيس والمقيس عليه ، فاستحق المقيس الحكم الذى ثبت للمقيس عليه ، كتصغير الثلاثى قياسا . والنسب الى الاسماء وجمعها جمع تكسير ، او جمعا سالما .. الخ .

وعلى اساس أن ثانيهما يخص الكلمة التي توجد بينها وبين غيرها مشابهة من بعض الوجوه وكلا هذين الضربين من باب القياس الشكلى الذى اشرنا اليه من قبل ، بيد أن الشيخ قد خص القياس القائم على التماثل باسم (القياس الاصلى) ، واختار للثانى اسم (قياس التمثيل) للتفرقة بينهما ، ثم مضى في تتبع الفروع اللغوية ، ليثبت وجود هذين النوعين من القياس .

ومن الواضح في هذا التقسيم انه مشتمل على مفهومي القياس ، من حيث هو تطبيق قاعدة على افرادها ، ومن حيث هو استنباط جديد على ضوء قديم ، وان جعل القاعدة في كلا الموقفين هى الاساس .

((دراسة دوسوسور للقياس))

كان من الطبيعى ــ طبقا لمنهج تاريخى ــ أن نقدم وجهة نظر فرديناند دوسوسور (١٨٥٧ ــ ١٩١٢) الى القياس على دراسة المحدثين من العرب . باعتبار انه أسبق المحدثين قاطبة في علاج قضايا علم اللغة الحديث ، حتى استحق بجدارة ان يعتبر أبا ورائدا للدراسات اللغوية المعاصرة بيد اننا راعينا أنيتصل الحديث عنالدراساتالعربية، قديمها وحديثها لانها جميعها تمتاح من نبع واحد ، فهى تكون عملا واحدا ، متطورا بقدر ما تحتملهاللغةالفصحىفى نظر العلماء العرب . اضف الى ذلك اننا نؤثر أن يتصل حديثنا الخاص بما نجده لدى دوسوسور من اتجاهات لم يسبق ان نقلت الى العربية ، أو عولجت على مستوى التطبيق فى مجال الفصحى .

لقد تناول المحدثون من علماء العربيه الحديث عن ظاهرة قياسية ، اطلقوا عليها (القياس الخاطىء) ترجمة لعبارة False Analogy) بالانجليزية ، او La Fausse analogie) بالفرنسية . ولا شك ان الاولى كانت نقلا عن الثانية ، لأن دوسوسور قد تحدث عن ظاهرة La Fausse Analogie فىدراساته التى نشرت بعنوان Cours de Linguistique gnèrale قبل ان يتحدث غيره .

وكان أول المتحدثين من العرب عن هذه الظاهرة استاذنا الدكتور ابراهيم انيس في كتابه (من اسرار اللغة ص ٢٣ — وما بعدها) نقلا عن جسبرسن ، وربط بين فكرة القياس الخاطىء وبين التوهم الذى فسر به القدماء بعض الصيغ .

ثم كتب الزميل الدكتور عبد العزيز مطر مقالا قيما عن (القياس الخاطىء وأثره في التطور اللغوى)، نشره فى حولية كلية البنات — جامعة عين شمس في يوليو ١٩٦٤ ، فزاد على ما ذكره الدكتور انيس بعض الامثلة من العامية والفصحى ، وتلمس حديثالقدماء عنالتوهم ، فى محاولة لتوثيق الربط بينه وبين القياس الخاطىء ، موضوع المقال .

والواقع ان حديث دوسوسور عن ظاهرة La Fausse analogie **لا يوحى بأنه يعتبرها من باب الخطأ ، بل هو يستنكر أن ينظر اليها على انها خطأ ، يقول فى كتابه المذكور ص ٢٢٣ : « لم يفهم اللغويون القدامى طبيعة ظاهرة القياس الذى أطلقوا عليه** La Fausse analogie فقد كانوا يعتقدون ان اللاتينية حين تخترع كلمة — Honor (١٩) — قد اخطأت فى حق النموذج — honos —ويرون أن كل ما يبتعد عن النظام المقرر شذوذ، ونقض لصيغة مثالية .. لقد كانوا يرون في الحالة الاصيلة للغة ملامح الامتياز والكمال ، دون ان يتساءلوا عما اذا كانت هذه الحالة قد سبقت بحالة اخرى . ولذلك كانت كل حرية في نطاقها معدودة من قبيل الخروج على القياس » .

ودوسوسور لا يعتد الخروج على القياس خطأ ، بل هو حرية تمارسها كل لغة ، وكأنه يعترض على التسمية السابقة ، فما كان القياس الذى استقرت عليهلغة ما الاحرية سبقت ، من قبل ان تصبح قياسا يراد له أن يستبد باللغة ، ويراد لها أن تتحجر فى قوالبه، وهيهات ، فاللغة حركة دائمة .

ولا ريب ان مفهوم هذا النوع من القياس سوف يتغير تبعا للطريقة الجديدة ، فلا نتناول امثلته باسترابة ، لان منها ما يمكن ان يتحول الى مقياس اصيل بمرور الزمن .

ويستطرد دوسوسور فى تصوير طبيعة الظواهر القياسية ، كما ادركها فى اللغات الهندية الاوروبية ، فينفى ان تكون مجرد تغيرات تحدث فى الكلمة ، فكل حدث قياسي هو مشهد من ثلاثة شخصيات :

اولها : النموذجالمنقول ، الشرعى ، الموروث (honôs)

وثانيها : النموذج المنافس المزاحم (honor)

وثالثها : شخصية مشتركة ناشئة بتأثير الصيغ التى خلقت هذا المزاحم ، وهى اشبه ما تكون بالصيغة الانتقالية ، تتداولها الالسن ، حتى تستقر علىالصيغةالمنافسة ،وقد كانت فى

---

(١٩) المعنى المعروف لهذه الكلمة هو : الشرف ، وقد كانت من قبل تنطق بحرف (S) بدلا من الـ (R) فى الصورة المتطورة .

هذا المثال (honôrem) . فكان المشهد في صورة تخطيطية هو على النحو التالى :

(honôs > honôrem > honor)

ويقرر دوسوسور ان الصيغة الجديدة لم تكن بديلا للقديمة ، فقد تعايشت الصيغتان زمنا استخدمت فيه احداهما بمعنى الاخرى ، ولما كانت اللغة تكرة ان تبقىَ دالين لفكرة واحدة فانالأغلب ان تسقطالصيغة البدائية ، وهى الاقل قياسية ، في حظيرة الاهمال ، ثم تختفى .

ويمضى فى تحديده لعملية القياس بطريقة رياضية ، فيذهب الى انها تتم على صورة معادلة جبرية من نوع الرابع المتناسب الذى يمكن ان نتصوره على هذا النحو :

$$\frac{أ}{ب} = \frac{جـ}{س} \therefore س = \frac{ب \times جـ}{أ}$$

وبعبارة اخرى حسب تعبير دوسوسور :

réaction : réactionnaire = répression : X
∴ X = répressionnaire

واستعمال دوسوسور لهذا الشكلالرياضى في تصوير علاقة المقيس بالمقيس عليه يعكس حرصه التام على تجريد الدراسة اللغوية من كل اثر للاستعراض اللفظى ، فكلما استطاع أن يعبر في تركيز ودقة كان اقرب الى المنهج العلمي ، ولو استعمل في تعبيره الارقام والرموز .

واذا تابعنادراسة طبيعة القياس كماحددها دوسوسور ، لوجدنا انه يربط عملية القياس بالكلام ، لا باللغة ، اى انه متصل بالكلام وهو النشاط الفردى ، لا باللغةالتى هى ذات وجود جماعى ، في رايه المشهور ، فالقياس يحدث في صورة ارتجال من المتكلم ، الذى يفترض ان لديه وعيا وفهما للعلاقة التى توحد الصيغ المخصبة فيما بينها .

واذا كان القياس ارتجالا ، فهو اذن ابداع ، وكل ابداع لا بد ان يسبق بمقارنة لا شعورية للمواد المودعة في كنز اللغة ، حيث رتبتالصيغ المخصبة بحسب علاقها التركيبية المشتركة .

ومعنى ذلك ان دوسوسور يفترض انالمتكلم يدير فى ذهنه كل العناصر التى يستخدمها فى بناء صيغة جديدة ، بطريقة لا شعورية ، قبل ان ينطق بهذه الصيغةالجديدة ، اى انالصيغة الجديدة تكون موجودة لغويا في حيز القوة ، قبل أن توجد بالفعل . ويقول في هذا الصدد : فكلمة ارتجلها مثل : in-décor-able توجد من قبل فى اللغة فى حيز القوة ، اذ اننا نجد جميع عناصرها فى التراكيب الاخرى التي تعرفها اللغة .

ويصنف دوسوسور كلمات اللغة الى مجموعتين بحسب قدرتها النسبية على توليد كلمات اخرى ، وذلك تبعا لقابليتها للتجزئة ، فالكلمات البسيطة هي بحسب هذا التحديد غير منتجة ، مثل : racine, arbre, magasin

وفي كل لغة كلمات مخصبة ، واخرى عقيمة ، وهي تفرقة اشبه بما تعرفه العربية من وجود كلمات جامدة واخرى مشتقة .

ويلاحظ دوسوسور أن هناك تناقضا بين قوله : ان عملية القياس تتم بطريقة الرابع المتناسب الرياضية ، وقوله بافتراض تحليل العناصر ، فكلاهما ينفى فائدة الآخر ، فهما متعارضان وينعكسان في نظريتين نحويتين مختلفتين ، وهو يرى ان النحوالاوروبى يجرى مع فكرة الرابع المتناسب ، بعكس النحو الهندى الذى يدرس الاصول ، ثم يدرس السوابق واللواحق ، ثم يبدأ في تركيب الكلمات . فالافعال فى جميع المعجمات السنسكريتية قد وضعت فى نظامها الذى تعينه لها جذورها .

ويختتم دوسوسور حديثه عن القياس بتقرير ان القياس على هذا النحو الابداعى المحض يحتل مكانا متفوقا في نظرية التطور

اللغوى ، وان استحداث قياس بعينه امارة على طروء تغيرات في الدلالـة ، وان للقيـاس سمتين من الابداع والمحافظة ، لاننا نجد في كمية الظواهر القياسية الهائلةالتى نمثل بضعه قرون من التطور ــ جميـع العناصر تقريبا محفوظة ثابتة ، ولكنها موزعة بطريقة اخرى فحسب . فمبتكرات القياس اشد ظهورا مما هى فيالواقع ، واللغة ثوب مغطى برقعمصنوعة مننفس قماشه، فأربعة اخماس اللغة الفرنسية هندية اوروبية ، اذا اخذنا فى اعتبارنا الجوهر الذى تتكون به جملنا ، على حين ان الكلمات المنقولة باكملها مـن اللغـة الام الى الفرنسية ــ دون تغير قياسى ــ لا تكاد تعدو صفحة واحدة ، وذلك كأسماء الاعداد ، وبعض الالفاظ مثل père = اب ، و nez = أنف ، و Chien = كلب ، والاغلبيـة الساحقة مـن الكلماتهى بطريقةاو بأخرى مجموعة تركيبات جديدة من عناصر صوتية منتزعة منصيغاكثر قدما .

وفي هذا يمكن القول بأن القياس في حقيقته ذو طابع محافظ ، لانه يستخدم دائما المادة القديمة لصوغ مبتكراته .

والذى نخرج به من هذا الحديث هو :

أولا : ان دوسوسور لا يعتد القياس عملية تقعيد ، او تطبيق لقاعدة ، وانما هو نشاط لغوى يمارسه الفرد فى محاولة لابداع صيغة جديدة ، في ضوء صيغة أخرى ، لنفس الكلمة كما في : honôs و honor
او لكلمة اخرى مع وجود مشابهة بين الكلمتين في بعض الاحوال ، كما في $\frac{\text{réaction}}{\text{réactionnaire}}$
فان كلمة répression مقاربة لها ، فجاز ان تصاغ منها كلمة répressionnaire ــ التى لم تكن موجودة في اللغة قبل قياسها .

وثانيا : ان دوسوسور لا يلتفت الى هذه الصيغة التى الصقها اللغويون القدامى بكلمة القياس،حين وصفوه بأنه قد يكون زائفاfausse فليس ينبغى ان نصف نشاط المتكلـم بأنه زائف ، على حين انه يمارس حريته اللغوية ، التى هـي الباب الطبيعـى للابداع والتطـور اللغوى .

وثالثا : ان الدراسة اللغوية الحديثة ، التى شرع لها دوسوسور مناهجها ــ قد بدأت على يديه باستخدام اساليب رياضية وتحليلية ، غير الاساليب الادبية التى كانت غارقة فيها قبله .

وقد حذراللغوىالفرنسى جوزيف فندريس من الاسراف في هذا الاتجاه ، فقال :

يجب ان نحذر من تطبيق التعليل الرياضى على مواد يأباه طبعها او تعقدها ، فالجبر لا يمكنه هنا أن يعطي فكرة صائبة عن الاشياء ، اذ انه يوهم بأن التغير ارادى وشعورى ، مع انه عكس ذلك على خط مستقيم ، هذا الى انه يندر أن يكون عمل القانون منحصرا بين اربعة حدود فحسب فالصيغةالتى تجرالقياس ليست في العادة عنصرا منعزلا ، بل هى رمز يمثل عدة عناصر مختلفة ، فاذا اردنا الا نخرج عن الميدان الجبرى وجب على الاقل اصلاح الصيغـة ، حتى تصير (ب) بالنسبـة الى ب١ = أ الى س ، على فرض ان بوب١ تمثلان كميتين غير محدودتين .. غير أن اهم عيوب استعمال الجبر هنا انه لا يدخل فى حسابه القيمة الخاصة لكل صيغة (٢٠) .

ويرغم هذا النقد الموضوعي لم يكف التيار الجديد ــ الذى شق له دوسوسور مجراه ــ عن التدفـق ، فمضى علماء اللغة من بعـده يعمقون المحاولة ، حتى أصبح المختبر اللغوى

---

(٢٠) اللغة/٢٠٦ لجوزيف فندريس ــ ترجمة الاستاذعبد الحميد الدواخلي والدكتور محمد القصاص ، والفكرة فى النص واضحة ، ولذا اجتزانا بها عن الافاضة في ذكر الامثلةالفرنسية التي استخدمها ، ولمن شاء ان يراجع الاصل .

من الادوات الاساسية في كل عمل علمى يتناول اصوات اللغة وظواهرها الفونولوجية ، وما اجهـزة الكيموجراف ، والا سيلو جـراف ، والسوناجراف الا تطبيقات رياضية على اعلى مستوى في ميدان الدراسات اللغوية .

اما افكار دوسوسور في القياس فيمكـن ارجاعها الى ما يناظرها في دراسات الفصحى لتتضح نواحيها ، فاستخراج صيغة من اخرى بوساطة التبديل الصوتى موضوع دارت حوله بحوث كثيرة ، قديمة وحديثة وقد رويت امثله لهذا النوع مـن التبادل بين اكثـر الاصوات العربية ، اذ نجد مثلا : ارث علىالقوم تأريثا ، وأرج تأريجا ، اذا وشى بهم (٢١) ، ومرثالخبز ومرده : اذا لينه بالماء (٢٢) ، وهجيع من الليل وهزيع : قطعة منه (٢٣) ، وماء آجن وآسن : متغير (٢٤) ، وتناهد القوم فى القتال وتناهضوا (٢٥) .

وبوسعنا ان نتصور توارد هـذه الامثلـة المشتركةالدلالةفيضوء بعض القوانين الصوتية العامة لمعرفة الاصل والفرع منها ، اى لمعرفة اتجاه التطور في الكلمة العربية ، كأن نقول : ان ما نسب الى البدويكون غالبا هو الاصل ، والثانى تطور لـه في الحضر ، أو نقول : ان الصوت الشـديد بدوى والرخـو حضرى ، والمجهور بدوى والمهموس حضرى،وان المألوف فى التطـور اللغـوى أن ينقـل الشـديد الـى مقـاربـه الـرخـو ، والمـجهـور الى مقاربه المهموس ، اكثر من العكس ، وهذا كله اذا لم تذكر الروايات الاصل والفرع نصا ، اى ان من الممكن ان نعثر على الشخصيةالاولى في القياس ، والشخصية الثانية .

غيرانالذى نفتقده فلانجده في هدهالروايات اللغوية هو وجود ما اطلـق عليه دوسوسور التـخصية المشتركة الناشئة بتأثير الصيـغ التى خلقت النموذج المزاحم ، وهى صيغة او صيغ انتقالية ، لا تعيش طويلا ، وانما نمهد لوجود الصيغة المبنكرة .

هل عرفت العربية هذا النوع من الصيغ الوسيطة ، ولكن النفص الذى اعترىالروايات اللغوية عفى عليه ؟ .. او انها لم تعرف سوى شخصيتين اننتين فى قياسها هذا .. ؟ . لا نستطيع الاجابة عن احد هذين السؤالين الا اذا اجرينا مسحا شاملا لمعجمات اللغة ، سعيا وراء القطع بأى افتراض ، وان كان المنطق لا يستبعد وجود شىء من هذا .

ولقد نجد في الاستعمالات الحديثة بعض الامثلة التى ينطبق عليها كلام دوسوسور ، وذلك حين نتتبع تداول لفظ حديث علىالسنة المتكلمين ، فقـد عرف الناس ابان الحملـة الفرنسية على الشرق ان (افرنصة) تريـد أحتلال مصر ، وكان هذا هو النطق الشائع في الصحافه المصرية حتى اواخر القرن التاسع عشر ، ونحن الآن ننطقها (فرنسـا) ، وبين هذين النطقين ورد استعمال وسيـط هـو (افرنسـة) ، وهو استعمال لم يدم طويلا لأن النطق الراهن قد طغى عليه وعلى الصورة الاولى ، برغم ان الاستعمال العام لم يخل من وجود صورتين احداهمـا في اواخـر ايامها والاخرىفيبواكيرها ، اى ان القياس فى الكلمة لم يكـن استبدالا ، وانما كان حرية يمارسها المتكلم الذى حاول ابداع نطق اكثر رشاقة ، ثم اطلقه في البيئة اللغوية لتصقله الالسـن والاقلام ، وانتهى الامـر باختفاء الصيغتين الاولى والوسـيطة ، واستقرار الشـخصية الشائعة الآن .

ومن الممكن ان نجد لذلك امثلة كثيرة حين

---

(٢١) الابدال لابي الطيب اللغوى ١٥٤/١ تحقيق عز الدينالتنوخي .

(٢٢) السابق ١٥٩/١

(٢٣) السابق ٢٢٣/١

(٢٤) هامش الابدال ٢٥٥/١

(٢٥) السابق ٣٧٢/١ .

نتابع مثلا اعداد جريدة الاهرام المصرية ، في لفتها منذ خمس وسبعين سنة ، ولفتها الآن ، وليس من الصعب ان نجد للمرحلة المتوسطة بين اللفتين صيغاً وسطة ، او شخصية ثالثة كانت مستعملة في مرحلة الانتقال وقد لا نجد هذه الصيغ . مع ملاحظة ان ما وجدناه من الامثلة بتمل التطور في الاصوات ، وفي استعمال الالفاظ ، وفى التراكيب :

اللغة القديمة	اللغة الحديثة
يقال : فلان (شيع) فلانا الى المحطة	كان فى توديعه ، ولا يقال شيعه الا للميت .
« كبار (النزالة الفرنسويين)	كبار الضيوف الفرنسيين .
« ان السلطان (امنزج) فى ذلك اليوم	أبدى ارتياحا .
« الاجزجية	الصيادلة .
« تلغرافات خصوصية لجريدتنا	برقيات خاصة .
« نوافق (رصيفتنا) البوسفور	زميلتنا .
« (نظارة) المعارف	(وزارة) التربية والتعليم .
« (عمارة) فرنسا	(اسطول) فرنسا .
« مرافىء	موانىء .
« (عموم الخزانات)	(ادارة) الخزانات .
« مسيو أوجين (المنطادى) الشهير	الطيار .
« العساكر	الشرطة .
« (مكاتب) الاهرام	(مراسل) الاهرام .
« القهاوى	المقاهى .
« الخفارة	الحراسة .
« دولتلو ــ رفعتلو ــ سعادتلو عطوفتلو / فلان	سيادة فلان .
« ولاة الشأن	المسئولون .
« قابل (العموم) الخبر بالاستنكار	الجمهور .
« (المداخلة) في شئوننا	التدخل .
« الحبس	السجن .
« غدارات مسدسة	مسدسات .
« مرسح	مسرح .
« الروسية	روسيا ــ الاتحاد السوفيتى
« رومة	روما .
« باريز	باريس .
« أصوان	أسوان .
بورتسعيد .	بورسعيد
انكلترا	انجلترا .
الانكليز	الانجليز .

ولو استمررنا في متابعة هذه الامثلة لجمعنا الكثير ، ولكن حسبنا هذا القدر الذى تسهل معه المقارنة والاستنتاج .

ويبدو ان اصحاب الاقلام آنذاك كانوا يعانون احيانا صراعا في الاستعمال اللغوى ، وبخاصة حين كانوا يواجهون كلمة جديدة لم يعرفوا لها مقابلا عربيا فهم يحاولون الترجمة حينا ، والتعريب حينا آخر . ومن ذلك ان جريدة الاهرام نشرت فى عدديها الصادرين فى ٢١ و٢٢ من سبتمبر ١٨٩٤ (ان الدكتور رو الفرنسوى قد اكتشف دواء قاتلا لمرض الدفتريا الذى يصيب الاطفال) ، وفي ١٨٩٤/١٠/٩ (تحدثت الاهرام عن دواء الخانوق الذى اكتشفه الدكتور رو الفرنسوى) ، ثم عدلت الصحيفة عن كلمة (الخانوق) بعد ذلك الى كلمة (الدفتريا) المعربة واستمر استعمالها حتى الآن .

فهذا عن الجانب الاول من تصور دوسوسور للقياس ، ومدى انطباقه على العربية .

اما عن الجانب الثانى ، وهو استخراج صيغة جديدة في ضوء صيغة اخرى لكلمة اخرى ، حين تتوفر مشابهة بين الكلمتين في بعض الاحوال فقد يصح ان نسوق أمثلة فى العربية مما اعتبره اللغويون العرب من باب القياس على توهم اصالة الحرف ، فجمع (صحيفة) على : صحائف قاعدة ، ولكن جمع (مصيبة) على : مصائب ــ هو حمل على اساس التوهم (٢٦) ، ويمكن أن يوضع فى صيغة الرابع المتناسب :

$$\frac{\text{صحيفة}}{\text{صحائف}} = \frac{\text{مصيبة}}{\text{س}} \therefore \text{س} = \text{مصائب}$$

وعلى الرغم من ان ابن جنى اعتبر هذا الجمع بالهمز غلطا من أصحابه ، فان الاستعمال قد فرضه فرضا على اللغة منذ بعيد ، حتى ليعد الجمع بالياء اشبه بالغلط في اذن السامع . ومن هنا نقول : ان نظرتنا الى ما سمى بالقياس الخاطىء ينبغى ان تتعدل الى اعتباره قياسا حرا ، يؤدى دوره في توحيد النماذج اللغوية بابداع صيغ جديدة .

وربما كان باب التوهم أوسع ابواب هذا النوع من القياس الابداعى ، فتوهم اصالة الميم فى كلمات (منطقة ، ومكحلة ، ومنديل ، ومسكين ، ومذهب) دعا العرب الى صوغ افعال جديدة من هذه الكلمات فقالوا : (تمنطق ، وتمكحل ، وتمندل ، وتمسكن ، وتمذهب) وهذا التوهم هو الذى يجعلنا نأخذ الفعل (معجنت الخشب) من كلمة (المعجون) (٢٧) . وهي طريقة الرابع المتناسب دون شك .

غير ان باب التوليد فى الفاظ اللغة يعتبر أوسع أبواب القياس الابداعى ، وحسبنا ان نلقى نظرة على كثير من الكلمات التي دخلت الى اللغة العربية من باب التعريب ، لنجد ان اللغة بعد ان أساغتها اخذت تستولد منها افعالاً ومشتقات لازمة لسائر استعمالات اللفظ المعرب ، فقد عرفت اللغة كلمة (باستور) علماً على ذلك العالم الذى كشف وجود الكائنات الدقيقة ، وحدد طريقة مكافحة اخطارها بالتعقيم ، فاذا بها تقبل ان تأخذ منها:

بستر يبستر بسترة الخ .. ومن هذا الباب ما يشيع الآن على السن الفنانين من استعمال كلمات : المكيجة ، والدبلجة ، والتلفزة ، وبرمجة العقول الالكترونية ، ومكننة الزراعة ، او ميكنتها ، على اختلاف اصحاب الاستعمال .

وكذلك تشيع فى لغة الصحافة الآن كلمات هى من باب القياس الابداعى ، يفرضها

---

(٢٦) المزهر ٤٩٦/٢ .

(٢٧) من اسرار اللغة/٤٩

الاستعمال على المعجم العربى الحديث ، ومنها: تمصير البنوك ، وتكويت الوظائف .

وعلى ذلك يمكن ان نقرر ان توليد الالفاظ الحديثة يأتى صرفياً على مثال : فعلل يفعلل فعللة ، وفعل يفعل تفعيلا .

ولعل من المفيد ان اعرض هنا مشكلة اثارها الاستاذ الدكتور عبد الحي حجازى عميد كلية الحقوق بجامعة الكويت حين اراد ان يترجم كلمتى socialisation و prolitarisation

والكلمةالاولى يشيع من مفاهيمها فىالعربية: socialisme بمعنى الاشتراكية ، و societé بمعنى المجتمع . ويشيع من مفاهيم الكلمة الثانية استعمال p rolitariat بمعنى الطبقة العاملة .

فاذا اضيفت الكلمة الاولى الى القانون كان المراد : جعل القانون ذا صبغة اشتراكية ، وتفيد الثانية جعل القانون ذا صبغة عمالية ، فكيف يمكن ترجمة هذين المصطلحين فى ضوء طرق التوليد القياسي ؟

يقترح الدكتور عبد الحى حجازى ان تستخدم الياء لالحاق الكلمة المراد صوغها بقياس العربية ، وهي فى الحالة الاولى جماعة ، وفى الثانية عمالة ، فيقال : جميعة القانون وعميلته، وهو يرى ان الياء هنا مناسبة لوجود الالف فى كلمتى : جماعة وعمالة ، وقد كان من الممكن استخدام الواو ، غير ان الياء أيسر واروح للسمع والذوق .

ولقد يهون الامر لو كان مقتصراً على ابداع هاتين الكلمتين ، ولكن هنالك كلمات كثيرة تواجهنا بنفس الصعوبة ، وتتطلب قياس فعل يدل على مفهومها مثل : politisation من كلمة politique بمعنى السياسة، وكلمة tylorisation توليداً من Tylor علما على ذلك المهندس البارع فى القياسات الصناعية ، وربما : و normalisation و universalisation و généralisation و capitalisation و starndardisation و rationalisation (٢٨)

هذا الى جانب ان الاستعمال اللغوى قد الف استعمال النون حرفا للالحاق وغيره فى كثير من الصيغ ، قديمة وحديثه مثل : ربانى، وصنعانى ، وبهرانى ، وعلمانى ، ونفسانى ، وحقاني ، وجوانى وبرانى ، وعقلانى ، حتى اصبحت من مصطلحات العلوم فى أغلب الاحيان.

بل لقد استعملتها العامية المصرية فى صوغ بعض مصادرها من مثل : الجدعنة (من جدع)، والحرفنة (من حرفة) ، وكلمات اخرى ذات مدلول خاص .

أفلا يمكن ان نستخدم هذه النون فى تطويع ما يستعصى علينا صوغه من الافعال المولدة على مثال الفعللة والتفعيل ، من حيث كانت حرفا اكثر شيوعاً فى توليد الالفاظ ؟؟ فنقول مثلا : جمعنة القانون وعملنته ، كما نقول : علمنة الدولة بمعنى جعلها علمانية ؟؟ وهناك حل يقترحه الاستاذ الدكتور ابراهيم أنيس ، فقد كتبت اليه حول هذه المشكلة ، فرد على ــ حفظه الله ــ فى ٧٠/١/٣١ يقول (وانا هنا استأذنه فى نشر رايه القيم) :

« أما سؤالك عن نحت مصطلح قانوني يعبر عن

---

(٢٨) يمكن ان نترجم بعض هذه الالفاظ على قياس التفعيل او الفعللة مثل : التسييس ، والتيلره والرسملة الخ .. وقد وقع تحت نظرنا في مجلة عالم الفكر ــ العدد الثاني ــ محاولة لترجمة كلمة Automation ، بمعنى تسيير الحياة على نظام الآلية ، وقد اختار الدكتور احمد ابو زيد لترجمتها كلمة (الاتمتة) ص ٧ ، على طريقة التعريب . واختار الدكتور عبد الرحمن بدوى كلمة (الالية) ص ١٣ ، والاولى ادق ، لولا انها لم تصقل بعد ، والثانية لا تفيد الاحداث ، وهذا يدل على أن المشكلة قائمة وملحة .

صبغ القانون بالاشتراكية والبروليتارية ففي رأيي : أن التورط فى نحت المصطلحات قد برهنت تجاربنا فى المجمع على ان نصيبه من النجاح ضئيل جداً ، وانه كثيراً ما يثير السخرية بين الدارسين ، ولذلك اتخذ المجمع قراراً حكيماً هو الا نلجأ الى النحت الا عند الضرورة ، وحين نصادف كلمة منحوتة موفقة من كل ناحية ، كتلك التى نحتها فى كتابى (الاصوات) : (انفمى) ، أي من الانف والفم معاً ، فقد أقرها المجمع . ولهذا ، من رأيى ان يكون المصطلح هو : اشتراكية القانون ، بروليتارية القانون ولكى تقتنع اود ان أذكرك ان كلمة«اشتراكية» لها دلالتان هما: اما ان تعد اسما ، أي مصدراً صناعياً وقد استقر الامر لدينا فى المجمع على ان المصدر الصناعى يؤدى معنى المصدر الذى على وزن فعللة ، وليس من الضرورى اشتقاق فعل لمثل هذا المصدر ، اذ يمكن التعبير عنه بوسائل عدة لا تخفى عليك . اما دلالتها الثانية فهى انها وصف مؤنث عن طريق ياء النسب ، وهكذا ترى ان التعبير : (القوانين الاشتراكية) يخالف التعبير (اشتراكية القانون) . ويمكن ان يقال مثل هذا فى المصطلح الآخر ، والله أعلم . »

فهذا مخرج آخر للمشكلة التى نواجهها فى هذا القياس الابداعى ، وان كان من الممكن ان يرد عليه ان « اشتراكية القانون » هى فى الواقع مقابل ــ le socialısme en Droit

وكذلك ، بروليتارية القانون ــ مقابل : Le prolitarisme en Droit ولا مناص من التفرقة بين هذا التعبير ، والتعبير الذى يراد وضع مقابل له ، وهو يفيد الاحداث .

ولا شك ان لاتجاه المجمع الذى يذكره استاذنا دواعيه المعقولة ، كما ان الحل الذى يتمثل فى التفرقة بين (القوانين الاشتراكية) و (اشتراكية القانون) رهن بأن يجرى الاستعمال على ذلك ، مع وضوح المفهوم ، ومع ضرورة ان يقرن التعبير العربى المقيس بالتعبير الاجنبى حتى تستفر الاذهان والاذواق عليه .

لست هنا افرض حلاً ، ولكنى احاول واقترح ، مجرد نظر فى المشكلة ، وأنا أومن بأن لكل مشكلة حلاً ، وليس فى لسان البشر منطوق يستحيل نقله الى العربية ،بوسائلها المختلفة فى النقل والتطويع ، والمهم فى كل حال هو الاستعمال الذى يفرض الصيغ بعد ان يصقلها .

* * *

وقبل ان نختم هذا البحث يجدر بنا ان نشير الى جانبين يتصلان بهذا المفهوم (الدوسوسورى) للقياس ــ ان صح التعبير . **الجانب الاول** هو ان العربية قد عرفت الارتجال فى كلماتها ، على قلة استعمالها له ،فى صورتين، احداهما ان ينطق المتكلم بكلمة جديدة فى معناها ، او جديدة فى صورتها ، فلا تمت لمواد اللغة بصلة ، أولا تناظر صيغة من صيغها كالذى حكي عن رؤبة وابيه العجاج من انهما كانا يرتجلان الفاظا لم يسمعاها ، ولا سبقا اليها (٢٩) وأغلب الظن ان مثل هذا النوع من الارتجال اشبه بما يحدث فى اوساط المجرمين واصحاب الحرف الخاصة ، حين يخترعون لانفسهم مصطلحات يسترون بها اهدافهم وأعمالهم ، فهى نوع من اللغات الشفرية السرية ، غير ان حدوث مثل هذا الاختراع كان نادراً دون ريب فى العصور القديمة . والصورة الثانية من الارتجال ان يؤدى الى توليد صيغة من مادة معروفة ، وعلى نسق صيغ معروفة مألوفة من مواد اخرى كالذى روى عن رؤبة بن العجاج حين قال (تقاعس العز بنا فاقعنسسا) فقد صاغ كلمة جديدة من مادة معروفة مألوفة فى لفظها ومعناها . يروى هذا ابن جنى فى باب ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ،

---

(٢٩) من اسرار اللغة/٨٠ وما بعدها .

ويعد عمل رؤية هذا نوعا من القياس (٣٠) وليس هذا الا مفهوم القياس الذى وجدناه عند دوسوسور ، لكن اللغويين العرب يبحثونه فى باب آخر غير القياس بمفهومه المألوف . هذا هو الجانب الاول . **والجانب الثانى** الذى نحرص على تمحيصه هنا هو ماالمسناه فى المعجم العربى الحديث بخاصة من شيوع ظاهرة التوليد اللغوى فى كثير من الفاظه ، وهى ظاهرة تقوم أساساً على القياس الابداعى .

وقد استطعنا ان نخص من اشكال التوليد خمسة اشكال نعرضها هنا عرضاً موجزاً :

الشكل الاول : التوليد الذى يأتى على اساس قاعدة يطردها اصحاب اللغة لضرورة تعبيرية ، كتلك القاعدة التى وضعها المجمع اللغوى المصرى لصوغ المصدر الصناعي باضافة اللاحقة (يّة) الى الكلمة الاساسية عند ترجمة الكلمات المنتهية باللاحقة (isme) فى الفرنسية مثلا ، وقد كانت هذه القاعدة وسيلة الى خلق كلمات كثيرة مثل : الرومانسية ، والواقعية والخيالية ، والمثالية ، والايديولوجية ، والعقائدية ، والكلاسيكية ، والاشتراكية ، والماركسية ، والفابية ، والماوتسية ، والافرسيوية والرأسمالية ، والاقطاعية ، والتعادلية .. الخ .. وكل هذه الكلمات ذوات مفاهيم لم يدخل اغلبها الى المعجم العربي ، ولكنها متداولة بطريق الابداع القياسى ، ولسوف يفرضها هذا التداول على المعجم العربى الحديث .

والشكل الثاني : نوع من التوليد الابداعى الذى يأتي فى صورة نحت من كلمتين أو أكثر ، ومن امثلته القديمة حوقل وبسمل وحمدل ولكن لهذا النوع دوراً فى اللغة الحديثة ، كتوليد كلمة (افراسيا) للدلالة على افريقيا وآسيا ، وكوصف اللغة بأنها (فصعمية) اى خليط من فصحى وعامية ، وكوصف الصوت بأنه (انفمى) أى من الانف والفم ، وكتوليد كلمة (البيزرة) وهى العلم الذى يبحث فيه عن احوال الجوارح ، ومعرفة العلامات الدالة على قوتها فى الصيد (توليد من البازى والصقر) .

والشكل الثالث : توليد يقوم على استغلال جرس الصوت ومحاكاته ، كتسميته الهرة (البسة) ، وكاستحدام كلمة (تف) التى تقال عند الشىء يستقذر أو يتأذى منه ــ فى توليد الفعل (تف) بمعنى بصق ، و (التفافة) : البصاق . وكذلك توليد كلمة (نم) للدلالة على النقره الموسيقية ، واطلاقهم فى الطب للدلالة على اختبار التوصيل العظمى بشوكة رنانة عبارة (اختبارون) مولدا من (رن رنينا) .

والشكل الرابع : التولبد الذى يتم على أساس التوسع فى الدلالة بطريق المجاز أو مطلق التوسع ، فكلمة (مبسم) نعنى الثغر ، وتستعمل للدلالة على انبوبة الخشب او المعدن بطريق التوليد ، و (ترجم) الكلام : بينه ووضحه ، ولكن (ترجم) لفلان : ذكر سيرته ــ مولدة ، و (الثريا) نجم معروف ولكنها بمعنى المنارة فيها عدة مصابيح ــ مولدة . و (الحصة) : النصيب ، وهى مولدة بمعنى الفترة من الزمن ، و (المحضر) بمعنى السجل ، ولكنها بمعنى الصحيفة لتسجيل الوقائع ، واقوال الشهود مولدة ، ومن هذا الباب : المدفع الرشاش ، المرشح : جهاز الترشيح ، والحاوى : الذى يقوم بأعمال غريبة ، والحرامى : اللص ، نسبة الى الحرام .. الخ ..

والشكل الخامس : هو ذلك التوليد الاشتقاقي الذى بحثناه من قبل فى دراسة دوسوسور ، ووجدنا له أمثلة عند ابن جنى ، وهو الذى نجده كثير الشيوع فيما يقره المجمع اللغوى من الفاظ وتعبيرات . ومن الفاظه المحدثة بلور ، وتبلور ، وجنس ، وايضا : تحنبل ، وتحنف ، وتزيد ، وتشفع ، وتشيع ، اى اتخذ احد هذه المذاهب تقليداً . ودبس الورقة ، والدراجة ، والمدرج ، والرخّام :

---

(٣٠) السابق .

صاقل الرخام وبائعه ، والمرذاذ : آلة تنشر السائل رذاذاً .

ومن هذا النوع استعمال : حتحت الورق عن الشجر : اسقطه وحتحت الشيء : بالغ فى تجزئته ، مأخوذ من : حت الورق عن الشجر حتاً : سقط .

وهذا الضرب من استعمال مضعّف الثلاثي مضاعفاً رباعياً وارد فى كثير من الالفاظ المستعملة قديما ، مثل : مص ومصمص ،وبص وبصبص ، وزل وزلزل ، وهل وهلهل حتى ليخيل الينا ان تحويل احدى الصيغتين الى الاخرى قياس على قاعدة ، ومع ذلك نرى انه لا يأتي قاعدة ، بل ابداعا لان افعالا مثل : غض ومد وشد وسد ورد ، لم يستعمل لها مضاعف رباعى بناء على هذه القاعدة . وكذلك الافعال: وسوس ، ومأمأ ، وتأتأ ، وفأفأ لم يستعمل لها مضعّف ثلاثي ، فاذا وجد احد المتكلمين نفسه امام ضرورة ابداع كلمة على هذه الصيغة او تلك كانت له مندوحة فى مفهوم التوليد القياسى ، الذى هو فى الحقيقة طريق اللغة الى تجديد شبابها ، ومسايرة ظروف الحياة المتطورة .

وبقى امامنا امر القياس الابداعى فى التراكيب ، واكثر ما نجد هذا الجانب معالجاً فى كتب لحن العوام ، والاخطاء الشائعة ، والذى نستطيع ان نقوله فى هذا المقام : ان كثيرا مما يعد خطأ فى نظر بعض النقاد هو صواب فى نظر آخرين ، وقد قام غير واحد من العلماء بتفصيح اساليب وصفها بعض المتسرعين او المتشددين بالخطأ ، ومعنى ذلك ان امامنا مجالاً لدراسة علاقة هذه التراكيب بما يناظرها فى اقوال الفصحاء ، ومدى ما حوت من تضمين او تجوز ، حتى نحدد مسار التطور اللغوى ، ولكى ننفى عن الاسلوب الحديث ما يباعد بينه وبين مستوى الصواب الذى تفرضه القواعد العامة، فلكل لغة قواعد يجب احترامها، ولا ينبغي تجاوزها الا لضرورة ، او على تأول، حتى يكون التطور عاقل الحركة واضح الاتجاه.

« مصادر التوثيق اللغوى »

اولا : القرآن :

ولا ريب ان اساس القياس اللغوى هو النموذج الذى يقاس عليه ، وهو فى اللغة العربية (التراث العربى) بكل ما تفيده هذه العبارة من معنى ، فليس لدينا اساس يقوم عليه القياس سوى ما أثر عن العرب من نصوص تتجلى فيها استعمالاتهم لالفاظ اللغة ، وطرائقهم فى تركيب جملها ، والتعبير عن مفاهيمها .

وقد كان من حظ العربية الذى تفوقت به على سائر اللغات ان خصها الله سبحانه بنزول القرآن بها ، فكان سجلاً لكل ظواهر فصحاها، سجلاً لم يطرأ عليه أدنى تغيير أو تبديل ، على مر الزمان ، وما نعلم كتابا ضمن الخلود للغة فى الدنيا ، كما منح القرآن الخلود لهذه اللغة الشريفة . ولذلك يضعه اللغويون فى مقدمة المصادر التى يتم بها توثيق اللغة .

ومن الحقائق المسلمة ان القرآن هو افصح ما نطق بالعربية ، وكانت فصاحته على نهج معجز لكل فصحاء العرب ، فى عصر تألقت ملكة البيان فيه على اكمل صورها ، لدى قوم لم يعرفوا من صنائع الدنيا سوى صنعة البيان، ولم يبرعوا فى فنون الحياة براعتهم فى قول الشعر أو النثر .

فكل لفظة فى هذا القرآن ، وكل حرف من حروفه ، هو فى موقعه اعجاز لا يطاول ، وهو فى نظر اللغويين مقياس محكم البناء ، تتقطع الالسن دون محاكاته ، الا ان تقنع بترديده ، او ممارسة البيان على ضوئه . هكذا شاء الله له ان يكون ، فهو فى فلك البيان سنة ثابتة تعدل الظاهرة الكونية فى فلك الوجود .

غير ان اعتماد القرآن اساساً اول للقياس قد تعاطاه قوم من النحويين بطريقتهم الخاصة فأخذوا منه مـا وافـق آراءهم ، وأولوا مـا خالفها ، وفي هذا من سوء المسلك ما فيه ، وقد اسـار اليه الرازى فى تفسـيره ، حيث يقـول :

(كثيرا ما نرى النحويين متحيرين فى تقـرير الالفاظ الواردة فى القرآن ، فاذا استشهدوا فى تقريره ببيت مجهول فرحوا به ، وانا شديد التعجب منهم ، فانهـم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته ، فلأن يجعلـوا ورود القرآن دليلا على صحته كان اولى(٣١)) .

وينقل الشيخ الخضر عن ابن حزم فى كتابه (الفصل بين الملل والاهواء والنحل) قولـه :

(ولا عجب أعجب ممن ان وجـد لامـرىء القيس ، او لزهير ، او لجرير ، او الحطيئة ، او الطرماح ، او لاعرابى اسدى ، او سلمى ، او تميمى ، او من سائر ابناء العرب لفظا فى شعر او نثر ، جعله فى اللغة وقطع به ، ولـم يعترض فيه ، ثم اذا وجد لله تعالى خالـق اللغات واهلها كلاماً لم يلتفت اليه ، ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل فى احالته عما أوقعه الله عليه)

وفي مقابل هذاالموقف الغريب لبعض النحاة نجد موقفا اخر يتسم بالغلو حين يعتمد جميع ما ورد من التراكيب القرآنية ، التى تختلف باختلاف القراءات المشهورة ، فيجعلها كلها قياسا لفصاحة الاسلوب ، وقد اتخذ هـذا الموقف الشيخ الخضر فأخذ يندد ببعض النحاة حين ينتزع من المقدار الذى يقف عليه من كلام العرب حكما لفظياً،ويتخذه مذهبا ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم ، فياخذ فى صرف الآية عن وجهها ، ومن امثلة هذا انهم قرروا ان (ان) المصدرية لا يجوز حذفها ، وان نحو (تسمع بالمعيدى خير من ان تراه) يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى :

« ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعـا » وتقتضى ارتفاع منزلة القرآن فى الفصاحـة واخذه بأحسن طرق البيان ان يجرى حذف (ان) المصدرية كما ورد في الاية مجرى مـا يصح من القياس عليه . .

ويمضى الشيخ الخضر فى الشـوط الـى غايته حين يذكر ما قرره جماعة من النحاة من انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمعمول المضـاف ، من نحو (ضرب عمراً زيد) وقد ورد على نحو هذا المثال قوله تعالى فى قراءة ابن عامر : (قتل اولادهم شركائهم)، فأنكر بعضهم هذه القراءة،وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ، والحق ان نتلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحمل الآية ما لا تطيقه بلاغتها من التعسف فى التقدير ، بل نبقيها على ظاهرها ، ولا نسلم ان الفصل فى مثل هـذا مخالف للفصاحـة .

ويحاول الشيخ ان يبرهـن على صـواب نظريته هذه التى ترى ان مثل هذا الاسلوب يجب ان يعتمد قياسا ، (لانه زيادة فى اساليب القول ، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعة) . فيقول بأن هـذا الفصل بيـن المتضايفين ليس غريبا ، بل هو مما تألفـه اللغات المختلفة ، ففى الالمانية يفصلون بين اداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة ، وربما كـان الفعل مركبا من قطعتين فيضعون القطعـة الاولى في صدر الكلام ، ويلقون الاخرى في نهايته ، فيتفق ان يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر ،الى امثلة كثيرة اوردها فضيلته .

---

(٣١) القياس فى اللغة العربية : ٢٩ .

ولنا على ذلك كله ملاحظتان :

اولاهما : ان الاستشهاد باللغات الاخرى فى جواز الفصل بين المتلازمين اقحام لادلة غريبة عن طبيعة الموضوع ، فلكل لغة ذوقها وقوانينها التى تخالف الاخرى ، ولا احديحاول ان يحمل لغة اجنبية يتعلمها على ما الف من قواعد لغته ، فذلك خلط لا يقبله العقل ، ولا الذوق .

وكثيرا ما نسأل انفسنا فى بدء تعلمنا للانجلزيه عن الحكمة التى تجعل اصحابها يقدمون الصفة على الموصوف ، او التى تجعل الفرنسيين يجزئون الزمن هذه التجزئة البالغة الكترة ، حتى لتصل الى اربعة عشر زمنا او اكثر مستعملة كلها فى اساليب اللغة الفرنسية ومع ذلك فان احدا لم يفكر ان يفرض ذلك على العربية ، التى لم تستعمل سوى ثلاث صيغ زمنية هى (الماضى والمضارع والامر)، او ان يختزل ازمان الفرنسية الى ثلاثة ، فلكل لغة عبقريتها التعبيرية التى لا ينبغى ان تلتبس بسواها .

وثانيتهما : ان الشيخ الخضر يدافع هنا عن تركيب ورد فى قراءة ابن عامر وحده ، من بين القراء السبعة ، وصحيح ان هذه الرواية مشهورة صحيحة ، ولكن ليس كل مشهور صحيح بمقبول فى الذوق اللغوى ، على انهمثال يحتذى ، وحسبنا ان نسلم لهذه القراءة بالصحة ، ونتلقاها بالقبول ، فأما ان نجعلها نموذجا نقيس عليه ، وبابا من ابواب التوسع فى التعبير العربى فأمر آخر يحكمه الذوق ، والاستعمال والالف ، وهو مالم نجده في أساليبنا الحديثه ، كما لم نعثر على امثلةكثيره له فى أساليب القدماء ، وربما كان السبب فى ذلك انه تركيب يحتاج الى جهد وتعمل ليمكن فهمه ، فضلا عن ان يتذوق ويؤلف ، ولذلك لم يستعمل فى ابواب القول الفصيح على اختلاف العصور .

نقول هذا على الرغم من ان الشيخ الخضر حاول ان يهون من قيمة الذوق اللغوى في التمييز بين المقبول وغير المقبولفي التراكيب اللغوية ، فالذوق فى رأيه ليس حكما فى هذه الحال ، وانما المدار ما يجرى في الاستعمال ، ويثبت في الرواية .

ومهما استهان اناس بدور الذوق فى رفض الصيغ والتراكيب او قبولها فان الذوق على الرغم من كل شيء هو المرجع النهائى في الاستعمال اللغوى ، وكثيراً ما نجد الفاظا سليمة رويت في نصوص صحيحة ، ولكنها طردت من الاستعمال ، لان الذوق جانبها ، وكذلك شأن التراكيب القديمة فى الاسلوب العربى ، وهذا هو الفرق بين لغتنا ولغة سابقينا ، لغتنا تحمل طابع زمنها ، وظروف حياتها المعاصرة ، كما حملت لغتهم طابع ازمانهم ، وظروف حياتهم الغابرة . وليس من الممكن ان يتخذ الذوق احيانا من امثلة مصنوعة مقياسا يصوغ على اساسه اساليب لغوية متطورة ، فمثال نحو (ياسارق الليلة اهل الدار) سواء أكان على نصب الظرف وجر (اهل) او جر الظرف ونصب (اهل) ، لا يمكن ان يكون سوى تعبير عن امكانات معقولة وان لم تكن فى الذوق مقبولة .

وربما كان هذا الحديث مناسبة لعلاج مشكلة الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، فالى جانب القراءات المشهورة ، واكثرها مقبول فى الذوق اللغوى ، ما خلا بضعة امثلة من القبيل السابق توجد قراءات شاذة . وليس الحكم بشذوذ قراءة دليلا على انها ضعيفة من حيث قدرتها البيانية او صوابها النحوى وانما قد يكون الشذوذ لفقدها شرطا آخر من شروط الصحة القرائية .

فشروط صحة القراءة ثلاثة ، كما اوردها ابن الجزرى

١ ــ ان تصح نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢ ــان نوافق الرسم العتماني ولواحـمالا .

٣ ــ ان بوافق العربية ولو بوجه(٣٢) .

وكثير من القراءات التساذه كان وصفــه بالشذوذ نتيجة فقده لاحد الشرطين الاولين مع كونه سليما جدا من الناحية اللغوية ، وقد الف ابوالفتح عثمان بن جنى كتابه (المحسب) للاحتجاج لهذه القراءات والافصاح عن عالها والدفاع عن فصاحتها .

ومن المقرر ان روايات كثيره من القراءات القرآنيه ، صحيحها وشاذها ، يعتبر سجلا لظواهر اللهجات العربية القديمة ، التى عاصرت القرآن ، ومن ثم ترتبط مشكلة الاستشهاد بالقراءات بمسألة اعتمــاد اللهجات او عــدم اعتمادها مصادر للغة الفصحى ، وكان لابن جنى اتجاه واضح فى هذا الشأن يختلف عن اتجاه سابقيــه .

وحين جاء عهد التدوين اخذ الرواة يفرقون بين قبيلة واخرى ، فينسبون الفصاحة الى هذه وينكرونها على تلك ، فاستبعدوا اولا لغة حمير ، لانها تكاد تكون لغة وحدها ، مخالفة للغة مضر ، ولانهم خالطوا الحبشة وخالطوا اليهود ، وخالطوا الفرس ، فتأثرت لغتهم(٣٣) ولم يأخذوا عن قبائل التخوم ، وهى التى كانت مساكنها حدود الجزيرة العربية ، فلم يأخذوا عن قضاعة لمجاورتها بلاد الرومان ، واحتمال تأثرهم بلغة الروم فى حدود سورية وفلسطين(٣٤) ومثلهم الغساسنة ، كما رفضوا الاخذ عــن تغلب والنمر ، لقربهم مــن ارض الجزيرة ، وتأثرهم بالفارسية واليونانية ، كما انكروا الفصاحة على بكر لاتصالهم بالفرس والنبط(٣٥) ولم يأخذوا أيضاً عن قبائل بنى حنيفه وسكان اليمامة وثقيف واهل الطائف ، لمخالطتهم تجار اليمن عندهم(٣٦) كما قالوا : ان اتصال لخم وجذام بمصر قد جعل لغتهم موضع الشك ، فلا نحتج بها في الروايات اللغوية .

ونسأل انفسنا : ماذا بقى من قبائل العرب بعد هذه القبائل المستبعدة ؟

ويجيبنا اصحاب هذا الاتجاه : بقيت قبائل قريش وقيس وتميم واسد وهذيل ، وغيرهم ممن كانت مساكنهم وسط الجزيرة(٣٧) .

والملاحظ ان هذا الاتجاه فى القبــول أو الرفض ، لم يكن اتجاها مطلقا ، يصدق على عصــور اللغــة ، بــل كــان موقوتــا بوقــــه ، صــالحــا لعصــره ، بحيث انتقص اللغويــون اطــرافه بعد ذلك ، الــى ان جاء ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) فعقد فى كتابه (الخصائص) فصلا مستقلا سماه (اختــلاف اللغات وكلها حجة) اشــار فيه الى بعض الصفات المشهورة عن لهجات القبائل ، وان بعض تلك الصفات اشهر من بعضها الآخــر ، واكثر شيوعا فى اللغه ، ولكنها جميعا مما يحتج به ، الى ان قال ما نصه :

(الا ان انسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب ، لكنه يكون مخطئا لاجود اللغتين

---

(٣٢) النشرة فى القراءات العشر ٩/١ .

(٣٣) ضحى الاسلام ٢٤٥/٢ .

(٣٤) فى اللهجات العربيه/٤٠ .

(٣٥) السابق .

(٣٦) ضحى الاسلام ٢٣٦/٢ .

(٣٧) فى اللهجات العربيه السابق والخصائص ١٢/٢ ، والمزهر ٢١١/٢ وما بعدها .

فأما ان احتاج الى ذلك فى سعر او سجع فانه مقبول منه ، غير مَنعِيٍّ (٣٨، عليه) .

وموقف ابن جنى بحاجة الى تفسير في ضوء مجموع ما ساقه من تفصيلات في الموضوع ، اذ يبدو انه يفرق فى اللهجات العربيـة بين مستويين :

المستوى المتقارب : وهو ما تكون العلاقـة فيه بين اللغة الفصحى (وهى عنده لغة قريش)، واللهجة المستعملة ــ علاقة متدانية متقاربة لا تفصل بينهما ظواهر لهجة غريبة ، وفي هذه الحالة (لا يرد احدى اللغتين بصاحبتها ، لانها ليست احق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية مالك من ذلك ان تتخير احداهما ، فتقويهـا على اختها ، وتعتقد ان اقوى القياسين اقبل لها ، واشد انسا بها، فاما رد احداهما بالاخرى فـلا) .

المستوى المتباين : وقد عبر عنه ابن جنى بقوله : (فأما ان تقل احداهما جدا فانـك تأخذ باوسعهما رواية ، واقواهما قياسا (٣٩) . ومعنى ذلك انه يرفض اعتبار بعض اللهجات وبعبارة ادق : بعض ظواهر اللهجات ، مـن المستوى الفصيح الذى يمكن ان يقاس عليه ، ويفاضل بينه وبين غيره من الظواهر الراقية ، وهو قد جعل اساس الحكم برداءة الظاهرة او رقيها كثرة الاستعمال وقلته ، كما رأينا .

فابن جنى يمنع اذن القياس على الظواهر الرديئة فى لهجات العرب ، ولا يمنع اللهجات فى ذاتها ، بل هو يحترم قياسها وقواعدها ، ويرى ان احداها ليست بأولى من الاخرى . ومعنى ذلك استواء جميع اللهجات العربية فى ميزان الفصاحة ــ عنده ــ بعد ان تقصى عنها الظواهر الموغلة فى الخصوصية ، والتى تعد انحرافا عن الفصاحة ، هى ما اطلق عليهـا ابن فارس (لغات مذمومة)(٤٠) .

ويعدد ابن جنى هذه الظواهر فيما حدث به ابو بكر محمد بن الحسن عن ابى العباس احمد بن يحيى ثعلب ، قال (ارتفعت قريش فى الفصاحة عن عنعنة تميم ، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن وتضجع قيس ، وعجرفية ضبة وتلتلة بهراء(٤١) .

بل انه ليمضى فى الشوط الى ابعـد غاية حين يقرر ان الفصيح قد ينتقل لسانه الى لغة اخرى فصيحة ، فيعد فصيحا فى الاثنتين، ويؤخذ بلغته فى كلتيهما ، ولهذه الفكرة عنده اهمية خاصة فى نظرنا سوف ندل عليهـا فى مبحث تال ان شاء الله(٤٢) .

والواقع اننا امام هذا الموقف من ابن جنى ، ورغم ما يبدو مـن انه يريد توسيـع باب الاستشهاد والقياس ــ نريد أن نسأل انفسنا :

علام يحتج بلهجات العرب تلك التي اعتبرها ابن جنى كلها حجة ؟

أعلى اللغـة الفصحى ، ومن يستعملهـا فى الكتابة أو القول ؟ .. ام على مـن يمـارس القول بهذه اللهجات ؟

ان كان مراده الاولى فقد اعظم القول ، من الناحية اللغوية ، لأن المفروض ان اللغة لا تسمى لغة الا اذا ميزتها عن غيرها خصائص متكاملة ، وقد تم ذلك للفصحى ، وكان تتويجه

(٣٨) الخصائص ١٢/٢ .
(٣٩) السابق .
(٤٠) الصاحبي /٢٤
(٤١) الخصائص ١١/٢ .
(٤٢) وانظر فى ذلك كتابنا القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديثة/٢٦٩ وما بعدها .

بنزول القرآن بتلك اللغة الادبية المترفعة . فأى خلط لظواهر لهجية بظواهر هذه اللغة الادبة هو وسيلة لاحداث اضطراب فى قواعدها ، ومألوف تراكيبها . وعلى ذلك لا يصح ان يحتج باللهجات على لغة القرآن فى قراءته المشهورة .

وان كان مراده الاخرى فالامر هين ،ومن الممكن أن يستشهد بنصوص لهجية مروية على قراءة قرآنية لهجية ، كالاستدلال على الادغام فى القراءة بوروده فى لغة العرب ، والاستشهاد بقراءةابى عمرو بنالعلاء بالاسكان فى قوله تعالى : (ان اللهَ يأمرْكم ان تذبحوا بقَرةً) بورود ذلك فى شعر العرب .

بل لقد يستشهد على ورود بعض الروايات الشاذه فى القراءة القرآنية من مثل :

(قد جعلَ ربشِ تحتشِ سريا) بورود هذه الكشكشة فى لسان تميم أو غيرهم ، فلا بأس اذن من اعتماد اللهجات لتوثيق الظواهر اللهجية ، دون أن تختلط هذه الظواهر بمستوى اللغة الادبية ، التى كان بها اعجاز القرآن .

ثانيا : الحديث الشريف والمأثورات المقبولة

وقضية الحدبث الشريف والاستشهاد به مما يحير عقل الباحث ، حين يطالع ما أثر عن النحاة من أن جمهورهم قد رفض الاستشهاد بالحديث ، والقياس عليه وأن الحديث لم يظفر بالاعتراف به كنص من النصوص المعتمدة الا مؤخرا . وفى القرن الرابع كانت قد مضت بضعة قرون من الانكار الشديد لمكانة الحديث الشريف فى نصوص اللغة ،ولم يكن هذا الموقف من أصحابه رغبة فى الحط من قدر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو التقليل من شأن فصاحته ، فلقد اعتبرت فصاحته من المسلمات العقبدية التي لا يتنازع فيها اثنان ، وكلامه عليه الصلاة والسلام فى المرتبة الثانية بعد كلام الله عز وجل ، المعجز فكرا وأسلوبا ، وقد قرر الله له هذه المرتبة فى قوله : « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون »

وانما نظر هؤلاء المنكرون الى ما انتهى اليهم من الاحاديث فوجدوه مقترنا بظرفين أحدهما موضوعى ، والتاني شخصي .

فأما الموضوعي فهو ما استقر لدى الرواة من جواز رواية حديث رسول الله بالمعنى ، والتسليم بهذا يعنى أن ما يقال عنه انه كلام النبوة قد لا يكون كذلك لان الراوى حفظ معناه ، وصاغه فى لغته الخاصة ، متحريا أن يقارب بلغته لغة النبى صلى الله عليه وسلم على سبيل المحاكاة .

وأما الشخصي فهو ان النحاة نظروا فوجدوا أن أكثر رواة الحديث من الموالي الفرس وغيرهم ، وهم لا يحسنون يتكلمون العربية ، فضلا عنأنيصوغوا بها بيانا،فاذا كان التصرف فى صيغة الحديث قد حدث منهم فان ذلك يقتضي ان لغه الحديث ليست من لسان العرب ، بل هي من لسان الموالي ، الذين لا ينسب اليهم العجز عن البيان فحسب ، بل انهم قد اتهموا بأنهم هم الذين أفسدوا لسان العرب بما أوقعوا فيه من اللحن والتحريف على أثر امتداد الفتوحات الاسلامية الى بلادهم .

واذن ، فالحديث ينبغي أن يستبعد من مجال الاستشهاد ، ومن القياس لعدم الوثوق بأنه حرفيا لغة الرسول صلى الله عليه وسلم ، واذا كان الفقهاء ، قد أفادوا منه فى بيان الاحكام كما أفاد المفسرون منه بيان معاني القرآن ، فان هؤلاء وأولئك لم يقفوا عند لغته، بل أفادوا من فحواه ومضمونه .

ويلاحظ ان الاعتراض من أصحابه يتوجه الى الحديث ما دام فى نطاق المشافهة بالرواية فأما اذا بلغ مرحلة التسجيل والكتابة ، فقد ثبتت صيغته ، سواء أكان فعلا من كلام النبوة،

مرويا بحرفه ، أم كان من كلام النبوة مرويا بالمعنى .

وقد وجدنا لدى الشيخ الخضر حسين بحثا قدمه الى مؤتمر المجمع اللغوى يعالج فيه مشكلة الاستشهاد بالحديث النبوى ، وهو منشور فى الجزء الثالث من مجلة المجمع، وقد وفى الشيخ فيه المشكلة حقها من وجهة نظره ، فتتبع كل ما قيل عنها فى القديم ، ونص على رافضي الاستشهاد بالحديث ، وعلى معتمديه ، وبين أن أكثرية مؤلفي النحو قد اعتمدوا الحديث ، وأن القلة هم الذين أنكروه. ولم يكن الشيخ أول من تصدى لهذا الامر ، بل تحدث فيه جماعة من علماء السلف من أصحاب الرأى ، من أهمهم صاحب « خزانة الادب » فى مقدمة كتابه ، وابن حزم فى كتابه « الفَصْلُ بين الملل والأهواء والنحل » .

وكان من منهجه فى هذا البحث انه حدد تاريخ ابتداء تدوين الحديث وتاريخ انتهائه على وجه التقريب ، ثم حدد تاريخ فشو اللحن فى اللغة ، وقارن التواريخ بعضها ببعض ليخرج بنتيجة موضوعية بعيدة عن الادعاء .

وهو يقرر ان ابتداء تدوين الحديث كان فى اوائل القرن الثاني الهجرى وأن أول من دونه فى أرجح الروايات هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى (ت ١٢٤) وكان يروى عن مجموعة من الصحابة كعبد الله بن عمر ، ومالك بن أنس ، وهما من أسن الصحابة وآخرهم وفاة .

ولم يمض القرن الثاني حتى كان معظم الحديث قد دون ، فى مجموعة من المسانيد المشهورة ، آخرها مسند الامام أحمد بن حنبل (المتوفى ٢٤١ هـ) .

وجاء بعد أصحاب المسانيد طبقة أصحاب الكتب الستة ، وأولهم البخارى (١٩٤ ـ ٢٥٦ هـ) ، وآخرهم النسائي (٢١٥ـ٣٠٣هـ) فهم جميعا لم يتجاوزوا القرن الثالث الهجرى. وبذلك ثبتت نصوص السنة فى كتب معتمدة موثقة لا تغيير فيها ، ولا تبديل ، وفى فترة مبكرة نسبيا . ومن ناحية اخرى نجد أن رواة الحديث الاولين لم يكونوا مطلقي الحرية فى أن يعبروا عن معانى النبوة كيفما شاء لهم الهوى، فان علم الجرح والتعديل قد وضع لهم قيودا، ورسم لهم حدودا ، واشترط فيهم شروطا كانت جديرة بأن تحافظ على جوهر الادب النبوى ، فقد شرطوا كذلك ان يكون الراوى على علم بما يغير المعنى أو ينقصه ، وأن يكون محيطا بمواقع الالفاظ ، بل أن يحيط بدقائق علم اللغة ، ومع ذلك كله فالرواية باللفظ هي الأولى ، وعلى أن تكون الرواية بالمعنى رخصة يلجأ اليها من لا يجد بين يديه الحديث مكتوبا ، فاما ما دون فى الكتب فلا بد من التزام لفظه .

وحين يتتبع الشيخ الخضر فشو اللحن فى العربية يصل به الى النصف الثاني من القرن الثاني ، لان الشافعي محمد بن ادريس (المولود عام ١٥٠ هـ) ممن يحتج بكلامهم فى اثبات اللغة ، برغم ان فشو اللحن كان قبل ذلك ، حتى لقد تذكر بعض الروايات انه حدث فى حياة علي بن أبى طالب ، وكان هذا دافعه الى أن يكلف أبا الاسود الدؤلي بوضع النحو لتدارك الخطر .

فقد عاش اللحن اذن مع وجود من يعتد بلغتهم فى المجتمع ، من الفصحاء الذين لم يكونوا مستقرين فى قلب الجزيرة العربية بل كانوا يتنقلون فى كل الامصار ، ويختلطون بكل أصيل ودخيل . ولئن لاحظ الشيخ الخضر عدم التوافق فى التواريخ ، وهو ما يحتمل معه سرب اللحن الى السنة الرواة فى فترة معينة ، فان الامور المتصلة بحياة المجتمع ينبغي أن تعترف لها بقدر من المرونة والتداخل . بحيث لا يمكن وضع حد صارم يفصل بين حالة عدم احتمال اللحن واحتماله، فى مجتمع يموج بالحركة والفكر كالمجتمع الاسلامي آنذاك . هذا الى أن كثيرا من اللغويين كانوا محدثين ، ومنهم : أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي ، والخليل

بن أحمد ، والأصمعي ، وغيرهم كثير . ونخرج فىالنهاية بنتيجة ذات شقين :

أولا : أنه لا ينبغى الاختلاف حول قبول بعض الاحاديث للاستشهاد ، وهي **ما كانت من باب** الأدعية المأثورة ، كالتشهد والقنوت ، **أو كانت** من المواتر لفظا ومعنى ، **أو كانت** مما يستشهد به على فصاحته صلى الله عليه وسلم . **أو كانت** مما يروى ساهدا على أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم ، أو كانت قد دونت على يد من نشأ فى بيئة عربية لم نعرف فساد اللغة ، كمالك بن أنس والشافعي ، أو كانت قد رويت من طريق من عرف عنهم أنهم لا يجيزون الرواية بالمعنى مثل : ابن سيرين ، والقاسم بن محمد .

وثانيا : ما سوى ذلك ، **وقد يكون** ما لم يدون فى الصدر الاول ، بل جاء فى كتب المتأخرين ، وهو مرفوض عنده ، موصولا كان أو مقطوعا . **وقد يكون** دون فى الصدر الاول ، ولبس من الانواع السابقة المقبولة عنده ، **فان جاء** لفظه على وجه واحد فالظاهر صحة الاحتجاج به . وان اختلفت الرواية فقد يقبل المشهور الذى لم يغمز أحد رواته بالوهم أو بالتدليس .

ومن شواهد ذلك كله (ناعوس) التي وردت فى صحيح مسلم فى حديث : (وان كلماته بلغت ناعوس البحر) ، فهذه الكلمة غير معروفة فى كلام العرب ، وقد نقل ابن الاثير عن أبي موسى قوله : هكذا وقع فى صحيح مسلم ، وفى سائر الروايات (قاموس البحر) وهو وسطه ولجته، ولعله لم يجود كتبته فصحفه بعضهم ، وليست هذه اللفظة أصلا فى مسند اسحق الذى روى عنه مسلم هذا الحديث ، غير أنه قرنه بابى موسى وروايته ، فلعلها فيه(٤٣) وعلى ذلك يرجح الشيخ الخضر رواية (قاموس البحر)

والواقع أن بعض شراح صحيح مسلم ذهب الى أن (ناعوس البحر) قعره الاقصى، والعبارة واردة على لسان صحابي اسمه (ضماد) وقد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة فى بدء الدعوة ، فقال هذه الكلمة التى اثبتتها الرواية الصحيحة ، ويحتمل أنها من الكلمات الخاصة بلسان قومه . ونفى صحة الكلمة ليس مقطوعا به وانما هو احتمال . فهل يمكن رفض ما ورد فى الرواية الصحيحة على هذا النحو ؟ ... وما المقياس الذى نلتزمه اذن ، لو رفضنا ما يرويه البخارى ومسلم ؟ .

ومن ناحية اخرى لبس هذه اللفظة الا مثالا على ما يمكن أن نجده فى الحديث الشريف، واليك أمثله أخرى :

١ ــ جاء فى حديث « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر رجلا ان يزوج ابنته جليبيب، فقال : حتى اشاور امها. فلما ذكره لها قالت: حلقا ، الجليبيب انيه ؟ لا ، لعمر الله » ــ وقد اختلف فى ضبط هذه اللفظة اختلافا كثيرا ، ومعناها أنها لفظة تستعملها العرب فى الانكار ، وفسرت على أنها تصحيف لكلمة (ابنة)(٤٤)

٢ ــ وفى حديث وهب : « ان الله تعالى قال : انى اويت على نفسى أن أذكر من ذكرنى » ــ قال القتيبى : هذا غلط الا ان يكون من المقلوب، والصحيح وأيت ، من الوأى : الوعد(٤٥) .

٣ ــ فى حديث عمر رضى الله عنه « لولا ان اترك آخر الناس ببانا واحدا ما فتحت على قرية الا قسمتها » ــ أى أتركهم شيئا واحدا ، قال أبو عبيد : ولا احسبه عربيا ، وقال أبو سعيد الضرير : ليس فى كلام العرب ببان ، والصحيح عندنا بيانا واحدا ، قال الأزهرى : ليس كما ظنه، وهذا حديث مشهور رواه أهل

---

(٤٣) النهاية فى غريب الحديث والاثر ٨١/٥ تحقيق محمود الطناحى .

(٤٤) ، (٤٥) انظر على التوالي فى النهاية فى غريب الحديث والاثر ــ الجزء الاول ــ صفحات ٧٨ ، ٨٢ ، ٩١ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١١٢ .

الاتفان ، وكأنها لغة يمانية ولم تفش بعد في كلام معد(٤٦) .

٤ ــ جمع بَحِيرَة على بُحُر ، وهو جمع غريب في المؤنث ، الا أن يكون حمله على المذكر ، نحو : نَذِير ونُذُر . على أن بَحِيرَة فعيلة بمعنى مفعول، نحو قَتِيلَة، ولم يسمع في جمع مثله : فُعُل ، وحكى الزمخشري بَحِيرَة وبُحُر ، وصَرِيمَة وصُرُم . وهي التي صُرِمَتْ آذانها ، أي قطعت(٤٧) .

٥ ــ البِخَاع ــ بالباء ــ هو العرق الذي في الصلب ذكره الزمخشري في كتاب (الفائق في غريب الحديث) وكتاب (الكشاف في تفسير القرآن) ، ولم أجده لغيره ، وطالما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والتشريح ، فلم أجد البِخَاعَ مذكورا في شيء منها (٤٨) .

٦ في حديث الزبير : « انه حمل يوم الخندق على نوفل بن عبد الله بالسيف حتى شقه باثنتين ، وقطع أُبْدُوجَ سَرْجِهِ » يعني لبده ، قال الخطابي : هكذا فسره أحد رواته، ولست أدري ما صحته ؟ (٤٩) .

٧ ــ في حديث القبائل « سئل عن مضر فقال : تميم بُرْثُمَتُها وجُرْثُمَتُها » قال الخطابي : انما هو بُرْثُنَتُها بالنون ، أي مخالبها ، يريد شوكتها وقوتها ، والنون والميم يتعاقبان ، فيجوز ان تكون الميم لغة ، ويجوز أن تكون بدلا(٥٠) .

ولو شئنا أن نأتي بعشرات ، بل ومئات الامثلة من هذا النوع ، لوجدناها متوفرة في كتب الغريب ، وكلها تعتبر تسجيلا لالفاظ يندر استعمالها ، ولعلها لم تستعمل الا في الحديث ، فهل نرفضها بناء على رأي الشيخ الخضر ؟ أو نقبلها ابقاء على تراث لغوي لا يسعنا اغفاله . وحينئذ ينبغي أن نصوغ موقفا جديدا من قضية الحديث الشريف ؟ .

والحق ان الشيخ الخضر قد قدم لنا دراسة نافعة جدا في الموضوع ، لم يسبق اليها ، وأن كنا لا نستطيع الوقوف عند حدها لان الاساس الذي استخرج عليه رأيه قابل للمناقشة، ذلك ان الاحتجاج لرفض الاستشهاد بالحديث انما قام على اساس ان روايته بالمعنى راجعة في الحقيقة الى أن أغلب الرواة من الموالي ، الذين تطرق اللحن الى لغتهم . أو بعبارة أدق لصق اللحن بألسنتهم ، ومفهوم ذلك ان النحاة الذين انكروا الحديث ، أو ترددوا في قبوله يرون ان لغة العرب في ألسنة أهلها فطرة وسليقة ، فهم هكذا خلقوا ، وهكذا نطقوا ، دون سابق تعلم، لان العربية فيهم ميراث تلقوه عن آبائهم ، وأجدادهم الاولين . وهم ما لم يظفر به الموالي الوافدون على جزيرة العرب بعد الفتح الاسلامي .

وهكذا تندمج الدعويان : دعوى الرواية بالمعنى ودعوى اللحن الذي خالط السنة الموالي، لتصبحا دعوى واحدة .

وهذا رأي غير سليم ، نشأ الخطأ فيه من الخطأ في فهم معنى السليقة اللغوية ، وهي في علم اللغة الحديث لا علاقة لها بالوراثة اطلاقا بل هي تعني أن يبلغ المرء في اتقان اللغة حدا لا يحس معه بتقاليدها أو قواعدها ، حين يتحدث بها .

فنحن مثلا نتحدث بعامياتنا المختلفة دون أن نحس بخصائصها او تقاليدها سواء في ذلك جاهلنا أو متعلمنا ، لكن ليس معنى ذلك أن الجاهل ــ مثلا ــ ورث اللغة عن أبويه بحكم كونه جاهلا ، بل على العكس ، لقد تعلم اللغة من البيئة واكتسبها بطول المران .

---

(٤٦) ، (٤٧)، (٤٨)، (٤٩)، (٥٠) أنظر على التوالي في النهاية في غريب الحديث والاثر ــ الجزء الاول ــ الصفحات السابقة .

ومن المؤكد اننا لو اخذنا هذا الجاهل ، حين كان طفلا حديث الولادة ، بعيدا عن بيئته وأودعناه بيئة اخرى ذات لغة مخالفة للغة أبويه لنسب يتحدث بلغة البيئة الجديدة ، دون أن يظهر على لسانه أو فى نطقة ما يدل على أصله اللغوى .

وقد أنكر علم النفس أن يكون لغير البيئة أثر فى لغة الطفل ، حتى لو عزلنا طفلا عزلا تاما عن الحياة والناس ، وهو ما لا يمكن أن يقدم عليه انسان ، لنشأ هذا المعزول صامتا ، أو عابثا فى أكثر الحالات نفاؤلا ــ ببعض الاصوات التى تخرج من جهازه الصوتى ، ورأس القائلين بهذا الرأى مــن العلماء واندت Wundt اذ يقول : « ليست لغة الطفل الا اثرا لبيئته ، والطفل فى هذا الامر لا يعدو أن يكــون أداة سلبية » (٥١) .

فأما اذا أراد الانسان أن يتحدث لغة اخرى ، غير اللغة التى اكتسبها من البيئة ، وأتقنها بالاستعمال فان الحال تتغير ، ويبدأ يشعر بما ينبغى أن يكون عليه حديثه ليبلغ مستوى الصواب اللغوى ، سواء فى نطق الاصوات أو فى اختيار المفردات ، أو فى تركيب الجمل ، أو استعمال الادوات ، أو فى تحقيق مواقع الضغط على بعض المقاطع دون بعض . أو فى أحداث تنغيم معين يختلف باختلاف المواقف الكلامية .. الخ .. الخ ..

وهذا هو الفــرق بين لغــة السليقة التى تتحقق فيها كل هذه الشروط ، دون وعى الا بالمعنى المناسب للموقف ، وبين اللغة المتعلمة كوسيلة ثقافية ، لا بد من استحضار عناصرها فى الذهن ، والشعور بخصائصها فى الاداء .

ولقد يبلغ الفرد فى اجادته للغة معينة حدا يستطيع عنده أن يقلد أصحابها تقليدا تاما ، يبهرهم ، ويستحوذ على اعجابهم بدقة ادائه وطلاقه لسانه . ثم يصبح هذا التقليد ــ من بعد ــ طبعا ينفى معه الشعور بخصائصها ، وهنا يمكن أن يقال : انه يتحدث تلك اللغة بالسليقة وهو ما نعنيه حين نصف رجلا بأنه يتحدث الانجليزية او الفرنسية كأحد ابنائها .

ومقتضى هذا أن الفرد قد تتعدد لديــه السلائق اللغوية ، حين يجيد لغة اخرى غيــر لغة بيئته ، وهو مســتوى لا يتاح الا بالمران ، والدربة الطويلة ، ومعاشرة اصحاب اللغة فى بلادهم ومعايشتهم ، كما أنه يستلزم ان تكون لدى المرء حاسة لغوية دقيقة ، تلتقط الفروق التافهة ، وتسجلها وتتمرن عليها .

وهكذا لا يمكن أن يستقيم فهم السليقة على أنها الوراثة ، ولا على أن الوراثة داخلة فــى مفهومها ، ولكنها كسب ثقافى يستمده الفرد من مصدر تعليمى ، ســواء أكان البيئــة أم المدرسة .

ومن الخطأ ان نظن ان العرب فى جاهليتهم كانوا لا يتعلمون شيئاً لانهم لم يكونوا أمــة كاتبة ، فلقد بلغ بهم التعلم أسمى مراتب البيان ، ولكنــه تعلــم يعتمــد علــى الاذن ، والحس والمشافهة ، من حيث لم يبلغ بهم الاحساس بضرورة تعلم الكتابة حدا تصبح معه أساسا من أسس تلقى اللغــة .

وهذه النظرة الى السليقة تلقى شعاعا على قضية هؤلاء الوافدين الى المجتمع الاسلامى العربى من البلاد المفتوحــة ، وهــم المسمون بالموالى ، فالمعروف انهم بدأوا يفدون الــى امصــار الاســلام مع تحقــق الانتصــارات الاسلامية فى صدر الاسلام ، أى أن اندماجهم فى المجتمع كان مبكرا جدا ، بدأ فى عهد عمر بن الخطاب ، واستمر بعد ذلك مطردا ، مع اطراد الانتصارات ، ودخول الناس فى دين اللــه افواجا .

---

(٥١) من أسرار اللغة / ٨٩ .

ولم تمض سوى فترة وجيزه حتى وجدنا هؤلاء الموالى المندمجين فى المجتمع الاسلامـى يأخذون بزمام المبادرة ، ويقودون اتجاهات البحوث فى اللغة والنحو والتفسير والحديث والفقه والقراءات وغير ذلك من علوم اللسـان والفكر العربى الاسلامى .

لم يكن نبوغ هؤلاء الموالى فيما تصدوا له من الدراسات الا دليلا على أنهم ملكوا ناصية البيان العربى ، وأصبحوا فيه أئمة يؤخذ عنهم ويقتدى بهم ، وحسبنا أن نذكر هنا سيبويه امام النحاة ، وصاحب الكلمة النافذة فى تاريخ اللغة كلها ، بل حسبنا أن نذكر أن خمسة من القراء السبعة المشهورين هم من الموالى « ابن كثير ت ١٢٠ هـ ، ونافع ت ١٦٩ هـ ، وعاصم ت ١٢٨ هـ والكسائى ت ١٨٩ هـ ، وحمـزة ت١٥٦ » وقد نبغ هؤلاء فى فنونهم فى عصر مبكر جدا ، فلم يتجاوزوا النصف الثانى من القرن الثانى الهجرى ، اى فى قمة عصر الاحتجاج ، حتى اصبحوا هم الحجة التى لا تتقدمها حجة فى كتاب الله ، ولغته وحديث الرسول ايضا ، وليس الموالى المتفرغون لرواية الحديث بأقل نبوغا من هؤلاء الموالى الأئمة ، فكلهم قد تعلموا العربية ، واتقنوها ، حتى صارت سليقة لهم ، فى عصر متقدم وقد تلقوا ثقافتهم على من اخذوا عنهم اللغة من عرب الامصار واعراب البادية أو الحديث من صحابة الرسول ، والتابعين ، وهؤلاء هم المصادر التى يعتمد لمثل هذا ، كما أنهم عاشوا فى المجتمع العربى فى الامصار ، واصبحوا عربا لان العربية كما أثر عن النبى صلى الله عليه وسلم ـ لسان ، فمن تكلم العربية فهو عربى وهم بذلك متساوون فى تمكنهم من اللغة ، وتملكهم ناصية بيانها ، بالعرب الخلص وليس هؤلاء العرب بأولى منهم بوصفهم بالسليقة ، فقد كسب هؤلاء وأولئك هذه السليقة من ممارسة اللغة فى المجتمع ، بصرف النظر عن اختلاف الانتماء .

ولنذكر هنا ما قاله الاستاذ الدكتور/ابراهيم انيس : « أما الأقدمون من علماء العربية فقد سيطرت عليهم فكرة أخرى ، ورأوا أمر الكلام بالعربية يرتبط ارتباطا وثيقا بالجنس العربى ولذا ينكرون على الفارسى واليونانى امكان اتقان هذه اللغة كما يتقنها أهلوها من العرب مهما بذلوا فى تعلمها ، وثابروا على المران عليها ، بل يظلون فى رأيهم أجانب عن اللغة ، كما هم أجانب عن الجنس العربى ، فكأنما تصور هؤلاء الرواة أن هنـاك أمـرا سحريا يمتزج بدماء العرب ، ويختلط برمالهم وخيامهم ، وهو سر السليقة العربية ، يورثـه العـرب لاطفالهم ، وترضعه الامهات لاطفالهن فى الالبان ، ولذا لم يتورع الرواة عن الاخذ مـن صبيان العـرب والرواية عنهم ، ولذا لم يروا فى شعر أبى تمام والمتنبى ما يؤهلهما لتلك السليقة اللغوية التى قصروها على قوم معينين ، وقصروها على زمن معين ، وقصروها على بيئة معينة فنشأ فى مخيلاتهم ما يمكن ان يعبـر عنـه بدكتاتورية الزمان والمكان ، مغالين فى الحرص على العربية والاعتزاز بها ، كما لو أنهم لم يسمعوا بما روى من ان الرسول صلى الله عليه وسلم حين سمع ان منافقا نال من عروبة سلمان الفارسى دخل المسجد مغضباً وقال : أيها الناس ، ان الرب واحد ، والأب واحد ، وليست العربية باحدكم من أب ولا أم ، وانما هى اللسـان ، فمن تكلم العربية فهو عربى(٥٢) .

ويدلنا على أثر البيئة حتى فى لسان العربى ، ما روى من أن صهيب بن سنان الرومى كان فى الاصل عربيا ، وانه أسر وهو غلام ببلاد الروم ، فأقام هنالك زمنا ، اصابته خلاله لكنة ، ينطق معها الحاء هاء (٥٣) وليس هذا سوى مثال على اثر البيئة فى كل لسـان .

ليس معنى هذا أن كل من عاش فى بيئـة أتقن لغتها ، بل لا بد أن يكون هدفه أولا استيعاب

(٥٢) من أسرار اللغة / ٢٠ .

(٥٣) انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ـ ط بيروت .

هذه اللغة ، وأن يتوفر لديه قدر كاف من الحرص والذكاء ، ويبلغ المتعلم اقصى درجات الاتقان اذا كان قد وفد صغيرا الى البيئة الجديدة ، شأن أولئك الموالى الذين ولد أكثرهم فى الامصار الاسلامية،التي احتشدت فيها قبائل العرب لتحلع على الحياة فى هذه الامصار زيا عربيا ، وروحا اسلاميا فكان أبناء الموالى هم النابتة التى نبتت فى الارض الجديدة ، وطبعت على اللسان العربى ، فلم يعد يميزها عن العرب الا اختصاصها بلقب الموالاة .

فاذا عقلنا هذا المعنى ادركنا ان رد لغة الحديث بحجة أن رواته من الموالى الذين لا يحسنون العربية هو حكم معتسف لا يقوم على تقدير صحيح ، لان هؤلاء الموالى لم يكونوا اقل من نظرائهم العرب تمكنا من قواعد اللغة ، واصول الفصاحة ، وكل ما اثر عنهم ينبغي ان يتلقى بالقبول متى ما توفرت فى اصحابه صفة التمكن فى العربية ابتداء ثم ينظر فى مضمون الحديث لتمييز الجدير بأن يساق مثالا فصيحا يقرؤه طلاب اللغة مما ينبغى أن يحذف فلا تقع عليه الانظار لسخافة مفهومه ، ومناقضته للعقل .

فلقد يكون رفض لغة الحديث لسبب آخر غير كون الراوى من الموالى، كأن تكون هذه اللغة معبرة عن معان سخيفة ، او على درجة من الركاكة لا تليق بمحاكاة لغة النبى صلى الله عليه وسلم ، او داعية الى ما يناقض تعاليم الاسلام من وجه او آخر،وحينئذ يكون رفضها قائما على اساس موضوعى ، يتصل بالمتن ، لا حملا على جهة انتماء الراوى .

وبعبارة اخرى ان الاحاديث التى قيل انها رويت بالمعنى ، او حكم بأنها ضعيفة واهيه السند ، أو لا أصل لها ينبغى أن ينظر الى لغتها نظرة مختلفة عما قرره الشيخ الخضر حسين فان منها نموذجا صقيلا فى التعبير اللغوى ، فاذا رفضناه من جهة السند لخلل فى سلسلته قبلناه لغة من حيث المفهوم المستقيم والصياغة المشرقة الفصيحة ، التي لم تخرج على قاعدة ، بل جرت على الالسن مجرى المأثورات أحيانا .

وحسبنا أن نقرأ هذه الاقوال المنسوبة الى الحديث الشريف ونلاحظ الحكم عليها :

١ ــ « اعمل لدنياك كأنك تعيش ابدا ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا » (لا اصل لـه) .

٢ ــ « ان هذا الدين متين فأَوْغِلْ فيه برفق ، ولا تُبَغِّضْ الى نفسك عبادة ربك ، فان المُنْبَتّ لا سَفَراً قطع ، ولا ظهرا أبقى، فاعملْ عَمَلَ امرىء يظن أن لن يموت أبدا ، واحذرْ حَذَرَ امرىءٍ يخشى أن يموت غدا » (سنده ضعيف) .

٣ ــ « أنا جَدُّ كلِّ تقيٍّ »
(لا أصل له) .

٤ ــ « انما بعثتُ معلما »
(ضعيف) .

٥ ــ اياكم وخضراء الدِّمَن ، فقيل : وما خضراء الدمن ؟ قال المرأة الحسناء فى المنبَتِ السوء »
(ضعيف جدا) .

٦ ــ « حب الوطنِ من الايمانِ »
(موضوع) .

٧ ــ « الولد سرُّ أبيه »
(لا أصل له) .

٨ ــ « انما أصحابى مثل النجومِ فأيهم اخذتم بقوله اهتديتم »
(موضوع) .

٩ ــ « عجلوا بالصلاة قبل الفوتِ ، وعجلوا بالتوبة قبل الموت »

(موضوع) .

١٠ ــ « حسنات الأبرارِ سيئاتُ المقربين »

(باطل لا أصل له) .

١١ ــ اثنتان لا تقربهما : الشركُ بالله ، والاضرارُ بالناس »

(لا أصل له) .

١٢ ــ « الاقربون أولى بالمعروف » .

(لا أصل له بهذا اللفظ)(٥٤) .

فهذه أقوال مأثورة ان لم نعدها من الحديث بناء على الحكم الاصطلاحي ، الذى اقترن بها ، كانت فى أدنى أحوالها مأثورات مقبولة المعنى ، قوية الصيغة ، تتساوى فى فصاحتها مع أى كلام معتد به ، بعد القرآن والحديث المقبول ، ومن الممكن لهذه الاقوال أن تجتمع مع التتبع لتصبح مجموعة كبيرة ، تحمل عنوان « المأثورات » ، وهي ذات قوة خاصة ، لأنها وضعت أو رويت محاكية لمستوى كلام النبوة ، وان لم يمكن ادراجها فيه .

ولو اننا قارنا هذه « المأثورات » بأقوال أخرى ، نالت نفس الحكم ، ولكنا نرفضها لفقدانها ما توفر لهذه المأثورات من سلامة المضمون ، وعدم مناقضته لمفاهيم العقيدة ، أو لتعبيرها عن معنى هزيل لا يليق بجلال النبوة ــ اذن لظهر جليا لماذا ندعو الى بذل مزيد من الجهد لنميز مجموعة (المأثورات) عن بقية المرفوض لغة ، ولننظر مثلا الى ما روته بعض الكتب ونسبته الى الرسول صلى الله عليه وسلم :

١ ــ كن ذَنَباً ولا تكنْ رَأْساً

(لا أصل له) .

٢ ــ الترابُ ربيعُ الصبيان

(موضوع) .

٣ ــ فضل حَمَلَةِ القرآن على الذى لم يحمله كفَضْلِ الخالقِ على المخلوق (كذب) .

٤ ــ لمبارزة علي بن أبى طالب لعمرو بن عبدِ وُدٍّ يوم الخندق أفضل من أعمال أمتي الى يوم القيامة .

(كذب) .

٥ ــ من عشق وكتم وعف فمات فهو شهيد

(موضوع) .

٦ ــ السلطانُ ظلُّ الله فى أرضه ، مَنْ نَصَحَهُ هُدِيَ ، ومن غشه ضَلَّ .

(موضوع) (٥٥) .

ايمكن أن يتصور المرء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذى دعا الى معالي الأمور ، وحفز الهمم الى ارتقاء القمم ، الرسولُ الذى قال فى حديث صحيح : (لا يكنْ أحدكم امَّعَةً ، يقول : ان أحسن الناس أحسنتُ ، وان أساءوا أسأتُ ، ولكن وطّنوا أنفسكم ، ان أحسن الناس أن تحسنوا ، وان أساءوا أن تجتنبوا اساءاتهم (ــ أيمكن أن تصدر عنه تلك القولة الذليلة : (كن ذنبا ، ولا تكن رأسا) . أو تلك القولة السخيفة التي تحكي الروايةُ الموضوعة أنه قالها حين رأى أطفالا يلعبون وانتهرهم ابن الخطاب عن اللعب فى التراب : (التراب ربيع الصبيان) .

ولسنا نريد أن نستمر فى مناقشة هذه

---

(٥٤) انظر في هذا كله سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة ، تخريج الاستاذ محمد ناصر الالباني ، المجلد الاول .

(٥٥) المرجع السابق .

الأقوال الى آخرها ، فهى فى غُنْيَةٍ عن ذلك بوضوحها ، وتناقضها مع التريعة المحمدية ، ومن ىم ينبغى رفضها تماما تمييزا لها عن هذه المأثورات ، التى قد نجد تصديقها فى الكتاب، أو فى السنة الصحيحة ، أو هي تسجل دعوة الى مكرمة لا تنافي العقل ، أو الخلق الكريم . وبذلك يَثْرَى باب الاستشهاد اللغوى بجانب سخى من النصوص القديمة ، التى انلم ترْقَ الى مستوى الحديث الشريف ، فحسبها انها جاءت محاكية لبعض خصائصه الاسلوبية ، ووافقت فى الزمن عصر الاحتجاج .

ولن نكون هذه المأىورات أقل بحال من المأىور من لغة السلف ، الذين يستشهد بأقوالهم ، كالامام الشافعي ، بل هي بهذا الاعتبار تعد من النصوص النثرية التى حفظها على الزمن نسبتها الى الحديث .

المأثورات المقبولة والنثر الفني :

والواقع أن تفهم قضية المأىورات على النحو الذى سلف يضعنا أمام مسألة على جانب كبير من الاهمية ، هي مسألة النثر الفنى الذى أنتجنه أجيال من الأدباء والكتاب على مر العصور حتى عصرنا الحاضر . وهو نثر توفرت له عده مقومات :

أولهما : أنه عربى فى مفرداته وتراكيبه ، لا يقل فى سلامته عن أى نثر سبق فى عصر الاستشهاد .

وىانيها : انه صدر عمن يملكون سليقة اللغة العربية ، بالمفهوم الذى حددناه .

وىالثها : أن كتابه الى جانب سليقتهم قد اتقنوا فنون النحو والصرف واللغة بعامة حتى أصبحوا من العلماء المتخصصين فى هذه الفنون، يلتزمون تعاليمها ويتجنبون ما يغايرها .

وملاحظة رابعة نضاف الى ما سبق ، وتتصل بانتماء اللغة ، أهي ملك لعصرها .. ؟ أم هي ملك لتاريخها .

لبس من الممكن التسليم بأن اللغة هي الميراث الذى تلقيناه فحسب ، والذى أخذ صورته المثالية المعجزة بنزول القرآن ، واسنوفى حده التاريخي فى القرن الثاني ، فان هذه اللغة التراثية ذات خصائص لا تسهل مجارانها ، لا فى الكتابه ، ولا فى الحديث ، وقد عرفت الاجيال المتعاقبة اللغة العربية ، واسنعملتها ، واضفت عليها من ذوقها ، وعصرها ، ما يعتبر نمييزا لها فى واقعها عن كل واقع سبق أو لحق .

فلو اننا قلنا أن اللغة هى هذا الكم والكيف الموروث فقد حكمنا على الاجيال بعد عصر الاستشهاد بأنها شوهت اللغة الفصحى حين أضافت اليها ما لم يعرفه السلف من التراكيب، والاساليب ، والكلمات المولدة والمعربة .

واذا استطردنا فى متابعة هذا الافتراض فمعنى ذلك أننا لا نكتب الآن اللغة الفصحى ، بل هي رطانة مؤلفة من بقايا العربية ، واضافات اللغات المعاصرة . وهو أمر يرفضه واقع العربية الآن ، فهي تعيش أزهى عصورها الادبية بعد عصر الاستشهاد ، على الاطلاق ، بفضل أعمال مجموعة من الكتاب والشعراء ، من أمثال : أحمد شوقي ، وحافظ ابراهيم ، ومصطفى صادق الرافعي ، وعباس العقاد ، وطه حسين، ومحمود شاكر ، وغيرهم وغيرهم لا يحصون فى أجزاء الوطن العربي ، بل وفى المهجر اتخذوا جميعا اللغة الفصحى أداة تعبير عن أفكارهم ، وبلغوا دون شك مستوى من الاحاطة بفنون القول ، وبما يجوز وما لا يجوز فى بيان العرب ، لا يقل عن مستوى أصحاب اللسان المتقدمين ، ان لم يكونوا أغزر انتاجا ، وأعظم افتنانا ، أليسوا من أصحاب اللسان العربي ؟!

ولا ريب أن أعمالهم العظيمة التي قدموها تحمل فى جوهرها عنصرين أساسيين هما : روح البيان العربي القديم ، وروح التطور اللغوى المعاصر ، فهم ملتزمون بما عرفوا من

قواعد التعبير ، وهم فى الوقت ذاته متقبلون لكثير من الجديد فى المفردات والاساليب وليس من السهل أن نجد لدى أحد هؤلاء انحرافا عن مقاييس الفصاحة أكثر مما نجد لدى بعض من يستشهد بأقوالهم ، وهو ما سوف نسوق عليه شواهد فى حديثنا عن (الشعر العربي) .

ومن ثم نستطيع القول بأن اللغة قسمة بين الواقع والتاريخ ، وأن حياه اللغة تفرض على المهتمين بتقعيد ظواهرها احترام صورها المتجددة ، كما يحترمون تقاليدها الموروثة . فنحن لا نتعلم النحو الذى يخدم لغة سيبويه وعصره ، وانما الهدف هو خدمة لغة الحضارة الحديثة ، بما فى ذلك التعبير عن آمال عصر الفضاء . ولقد مضى العصر الذى كان فيه منتهى البراعة فى استعمال اللغة أن يصوغ القائل كلمة ، أو يطلق مثلا ، أو يخطب الناس بجمل تشبه جمل قسٍّ بنِ ساعدةَ الايادى ، على حلاوة جمله ، وأصبح استعمال اللغة الآن خاضعا لضرورات التعبير المباشر ، والعلمي والبسيط ، أى أننا نعيش فترة تتكون لنا فيها تقاليد لغوية متميزة ، بفضل الصحافة والاذاعة ، وغيرهما من وسائل الاعلام ، ويكاد الاتصال بين القديم والجديد أن ينقطع بسبب الجمود الذى فرضته المقاييس المتشددة . حتى ليحس الباحث فى هذه المقاييس انه يدرس ويعالج لغة اخرى غير اللغة التي يرجو خدمتها ، ويحاول دعم تطورها الجديد .

ان أحدا لا يستطيع أن ينكر ما أضافه الكتاب المحدثون الى طاقة البيان العربى من ابداع لم تعرفه لغة القرون الاولى ، فى الفكر ، وفى التعبير . كما لا يستطيع احد أن ينكر أن التطور الحديث يفرض على اللغة كثيرا من الضرورات التعبيرية التي لم تعرفها عبقرية اللغة القديمة ، وليس من الممكن أن نطلب الاستشهاد على هذا الجديد بمادة لغوية لا تتصل به ، لا شكلا ولا مضمونا ، ولدينا الكثير من هذه الضرورات التي سوف نعرضها فى سياق هذه الدراسة ، وانما الممكن الوحيد هو أن نطلق مقاييس الاستشهاد اللغوى اطلاقا موضوعيا ، لا يتقيد بالزمن ، بل بالمادة اللغوية التى أنتجتها أقلام عرف عنها الحرص على اللغة والتعصب لها ، والنبوغ فى استعمالها، والتنزه عن اسفاف العاميات ، وبذلك نجدد للغة شبابها ، كما ندفع أجيال الباحثين الى التماس مجالات التجديد كلما أحسوا بضرورته .

ولقد يعرض هنا سؤال عن قيمة هذا التوسع فى مجال الاستشهاد اللغوى ، وانه ربما يكون ذا خطر على متن اللغة ، وذوقها ؟؟

والواقع أن استمرار التطور اللغوى ليس ارادة لأحد ، بل هو حتم يفرضه مرور الزمن ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لا يشك عاقل فى أن متن اللغة العربية قد استقر وثبت بطريقة لا يمكن نقضها أو التأثير فيها ، بفضل وجود القرآن الكريم . فكأن اللغة واقعة بين عاملين أحدهما يسرع بحركتها ، والآخر يبطىء هذه الحركة ، وبعبارة أخرى : تخضع اللغة لعامل المحافظة والتجديد ، فى واقعها ، بحيث يخلق التناقض فى اتجاه العاملين حالة توازن ضرورى لوجودها واستمرارها ، لأن حركتها المتوازنة تعني حياتها .

وليس هذا الذى ندعو اليه بدعا فى اللغة ، ولكنه تعديل ينبغي أن يطرأ على نظرتنا الى الفصحى الحديثة ، التي حفلت بالكثير مما لا تعرفه الفصحى القديمة ، وعبثا نحاول دعم هذا الجديد بآراء القدامى التي لم تعرض له ، ولكنه بوروده على أقلام الفحول من كتابنا وأدبائنا الثقاة يعتبر أساسا يمكن أن يقاس اليه انتاج الادباء الناشئين ، فكل ناشىء يحاول أن يحاكي أحد السابقين الى أن يستوى أديبا ناضجا .

على أن ذلك لا يصرفنا عن محاولة التماس علاقة ما بين الجديد والقديم ، فتلك هى مهمة الدراسات الاكاديمية ، وهذا هو مجالها الذى تخدم به قضية التطور اللغوى ، فقد يكون

هذا الجديد ذا جذور فى نوادر اللغة ، أو فى كتابات الادباء المتأخرين ، وبذلك يستمد من السوابق قوة تؤكد سلامته ، وتدعم وجوده .

كذلك نرى أن اعتبار أحد الكتاب ممن ستشهد بلغتهم ينبغى أن يخضع للمقاييس التى جرى عليها نقد الرجال وتقييمهم فى الماضى ، من حيث الاحاطة بلسان العرب علما وتطبيقا ، ومن حيث الحرص على الفصحى والتعصب لها ، وعدم التفريط فى حرف من حروفها وفيمن ذكرنا من الكتاب مثال على النموذج الذى نرتضى لغته اساسا لهذه النظرة الجديدة التى نقدمها رأيا متواضعا ، لا كلمة نهائية فى الموضوع .

والحق أن فى الثقافة الحديثة عيبا خطيرا ، هو اهمالها لعلم الرجال ، أو ما يُعَبَّرُ عنه بعلم الجرح والتعديل ، وربما كان ذلك لوهم وقع فيه المثقفون ، مضمونه أن نقد الرجال خاص برواية الحديث الشريف ، ولم يحدث فى أى عصر من العصور القديمة أن تردى مفهوم نقد الرجال الى هذا المعنى الضيق ، فقد مارس رواة الشعر ، ورواة اللغة هذا النوع من النقد العلمي ، توثيقا لما يروون ، وتعليما للاجيال أن تتحفظ فى تلقى ما يقدم اليها من المأثور ، وأن تستوثق من صحة نسبته الى اهله ، حتى لا يتطرق التزييف الى فكر العربى أو لسانه ، وفيما قدمنا من درجات نقل اللغة أصدق شاهد على ما نقول .

وليس المطلوب فى ممارستنا لهذا الفن فى ثقافتنا الحديثة أن نطبق مصطلحه تطبيقا حرفيا ، على نحو ما مضى ، فذلك امر لا يتيسر عمليا فى هذا الزمان ، ولكن المهم هو التطبيق الذى يؤمن معه الزلل فى اقرار المقاييس ، ومن الممكن ان يتوفر ذلك فى ملاحظة صدق الأديب ، وشرف موضوعاته ، وترفعه عن مجاراة أساليب التسادين من أدعياء الادب . وحسبنا ذلك فى نقد سيرته ، دون أن نحاول استبطان حياته التى لفتها صروف الايام .

وليس اكتفاؤنا بهذا القدر من نقد السيرة — من باب القناعة باليسير ، فما ينبغى للعلم أن يقنع بما حصل ، ولكننا امام ضرورة لا يمكن تجاورها ، هى أن وسيلة تلقى المعرفة لم تعد المشافهة ، والسماع ، ولكنها اصبحت فى أتم حالاتها مطالعة لكتاب ، أو متابعة لمحاضرة عامة ، أو انصاتا الى مذياع أو تلفزيون ، وهذا يعنى أن ما ندركه فى أساتذتنا لا يتجاوز صورة فكرهم ، وصوره تعبيرهم الناضج ، وهو حسبنا من معرفتهم ، ومن أجل هذا كان لا بد من الاكتفاء فى نقد رجال هذا العصر بما يمكن ان نسميه : الصدق النسبى ، سيرة ، وفكرا ، وتعبيرا .

ولو أننا عرضنا أدباءنا على هذا المقياس لاستطعنا أن نضع كلا منهم فى حاق موضعه ، وان نحكم مطمئنين بقبول لغة أحدهم مناطا يقاس اليه صواب التعبير اللغوى الحديث ، وبرفض لغة الآخر ، أن تكون مقياسا من مقاييس الفصحى الحديثة .

ولست أجد ختاما لهذا الحديث افضل مما قاله استاذنا الدكتور ابراهيم أنيس . «ولسنا بهذا ندعو الى جعل القياس فى اللغة العربية بأيدى الاطفال وعامة الناس . كما هى الحال فى كل لغة يترك أمرها لسنة التطور ، ولكننا نذهب مذهب المجددين من علمائنا الذين ينادون باباحة القياس اللغوى للموثوق بهم من أدبائنا وشعرائنا »(٥٦) .

الشعر العربي

والشعر العربى اساس من اسس الاستشهاد اللغوى ، لانه ديوان العربية ، الذى حفظ ثروتها حين لم يكن العرب يعرفون الكتابة وسيلة لتدوين المعارف ، فكان الشعر لسهولة حفظه ،

(٥٦) من أسرار اللغة / ٣٠ .

وحلاوة موسيقاه أقرب الوسائل الى عقول العرب وقلوبهم .

وعندما نزل القرآن كان العرب قد بلغوا فى اتقانهم للشعر درجة تؤهلهم لتلقى لغته وتحديهم بها . لذلك كان شعر الجاهلية سجلا يحوى معانى الفاظ اللغة ، التى استعملها القرآن ، فهو شاهد على استعمال القرآن لهذه الالفاظ بمعانيها التى كانت معروفة، أما المعانى الاخرى الجديدة فقد تولت السنة النبوية بيانها حين عجزت لغة الشعر الجاهلى عن ذلك .

ولقد كان القرآن فى ذاته ثورة لغوية نقلت اللغة من مرحلة القبيلة الى مرحلة المجتمع المتحضر ، ومن مرحة التعبير الشخصى ، الى مرحلة التعبير الموضوعي ، فاستطاعت اللغة فى آياته أن تعبر عن معانى التشريع والسياسة والاقتصاد والحرب والتاريخ والفلك ، وهى فنون لم تعهدها العربية من قبل ، وكان لذلك كله أثره على الشعر شكلا ومضمونا ، وهو أثر يتولى مؤرخو الادب دراسة ابعاده الفنية والتاريخية .

لذلك كان طبيعيا من اللغويين الاوائل ان يروا فى الشعر الجاهلى المصدر الوحيد بعد القرآن لتوثيق مادة اللغة ، وانسحب ذلك على باب الاستشهاد ، فقصروه عليه ، دون ما سواه من شعر صدر الاسلام .

واكمل ما يتجلى هذا الموقف لدى أبى عمرو ابن العلاء (٧٠ ـ ١٥٤) الذى يحكى الاصمعى أنه جالسه عشر حجج فلم يسمعه يحتج ببيت اسلامى قط ، جرى هذا حين كان أبو عمرو شيخ البصرة وامامها ، فى النصف الاول من القرن الثانى ، فما بالنا بشيوخ ابى عمرو وسابقيهم من اللغويين والنحاة ، ابتداء من ابى الاسود الدؤلى ، حتى عبد الله ابن ابى اسحاق الحضرمى .

ثم يتحول موقف ابى عمرو حين يجد فى شعر معاصريه ، كالفرزدق وجرير ، ملامح القوة والاصالة ، وانه لا يقل عن شعر الجاهلية فيما ينبغى أن يتوفر للشعر المستشهد به ، فيقارب الرجل فى تقبله ، ويقول : (لقد حسن هذا المولد ، حتى لقد هممت أن آمر صبياننا بروايته) .

وبرغم هذا الموقف من أبى عمرو تقبل تلاميذه هذا الشعر المولد واعتدوه حجة ، ولم تمض سوى سنوات قليلة حتى وجدنا سيبويه (١٤٠ ـ ١٨٠ هـ) يقبل من الشعر ما يسبق طبقة بشار بن برد معاصره ، وهو أول طبقة الشعراء المولدين (٥٧) .

وهؤلاء الشعراء المولدون كانوا يعدون محدثين فى نظر نقاد الشعر ، ويضعهم المرزبانى (ت ٣٨٤ هـ) تحت هذا العنوان : (الشعراء المحدثون) ، حين قسم الشعراء الى طبقات ثلاث :

الاولى : الشعراء الجاهليون ، ومنهم امرؤ القيس، والنابغة ، وزهير ، والاعشى ، وطرفة، وبشر بن ابى خازم ، وحسان ، وأوس بن حجر ، والشماخ وغيرهم .

والثانية : الشعراء الاسلاميون ، ومنهم الفرزدق ، وجرير ، والاخطل ، وكثير والراعى النميرى ، والقطامى ، وذو الرمة ، وعدى بن الرقاع ، والكميت بن زيد ، والعجاج ، ورؤبة، وابن هرمة ، وكثيرون غيرهم .

الثالثة : الشعراء المحدثون، ومنهم بشار بن برد ، وابو العتاهية ، وأبو نواس ، ومسلم بن الوليد ، والعباس بن الاحنف ، وابو تمام ، والبحترى ، وابن الرومى .

وجدير بالذكر أن أحدا من هؤلاء الشعراء لم يسلم من الوقوع فى خطأ شعرى ، احصاه

---

(٥٧) قيل أن سيبويه قد استشهد بشعر بشار تخوفا من هجائه ، وهو كلام لم يثبت ، كما حققه الاستاذ على النجدى فى كتابه (سيبويه امام النحاة/١٤٧ وما بعدها) وقيل كذلك انه استشهد بشعر لابان اللاحقى صنعه له ، وهو امر يستبعد كذلك ، (الكتاب ٤٧/١ ط . الاعلمى) .

عليه النقاد ، وحاولوا أن يجدوا له مندوحة فى الضرورات التى يجوز للشاعر أن يستخدمها دون حرج . ولعل من المفيد أن أورد هنا حديث سيبويه عن ضرورات الشعر — موجزا بقدر الامكان .

قال سيبويه : (اعلم انه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام ، من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الاسماء ، وحذف ما لا يحذف ، يشبهونه بما قد حذف ، واستعمل محذوفا) . وأورد سيبويه بعد هذا مجموعة من الشواهد على هذه الضرورات التى تجوز للشاعر دون الناثر ، فكان منها أمثلة على حذف بعض المقاطع من اواخر الكلم ، مثل (الحَمَى) يريد (الحمام)،و (نَوَاحِ ريشٍ) يريد (نواحى ريش) ، وامثلة على اشباع مقاطعَ لا تُشْبَع ، أو صرف بعض كلمات غير منصرفة، أو همز ما لا يهمز . ثم يقول : (وليس شيء يُضطَرُّونَ اليه الا وهم يحاولون به وجها ، وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا (٥٨) —وهو قول يَفْسَحُ فى مجال الضرورة أمام الشعراء الى حد بعيد .

ولو أننا رجعنا الى (الموشح) للمرزبانى لوجدنا أن ما أحصى من (مآخذ العلماء على الشعراء فى عدة انواع من صناعة الشعر) — لم يخرج عن حدود هذا الذى رسمه سيبويه فى كثير من الاحيان ، وان زاد أحيانا فى قبح اللحن ، ووضوح الخطأ . فهو يأخذ على حسان بن ثابت أنه أعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة فى قوله :

فلو كان مجدٌ يُخْلِدُ اليومَ واحدا
من الناس أبقى مجدُهُ اليومَ مُطْعِمَا (٥٩)

ويأخذ على النابغة قوله فى أحد الابيات :

يا بُؤْسَ للدهر ضَرَّاراً لأقوامِ

— ثم يقول :

لا النورُ نورٌ ولا الاظلامُ اظلامُ (٦٠) .

— حيث اختلفت القافية فى الاعراب .

ويأخذ على العباس بن مرداس ترك صرف ما ينصرف فى قوله :

فما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ
يفوقان مِرْدَاسَ فى مَجْمَعِ (٦١)

ويعتبره لحنا قبيحا ، ومثله ما أخذه على عبد الله بن قيس الرقيات :

ومصعبُ حين جَدَّ الأمرُ أكثرُها واطيَبُها (٦٢)

ومن الضرورات أيضا ما يطرأ على الممدود فَيَنْقَصِرُ،أو المقصور فَيُمَدُّ ،والأول قياس، والثانى سماع ، وقد ذكر المرزبانى مثالين على هذه الضرورة هما قول الشاعر :

سيُغْنِيني الذى أغناك عنى
فلا فقرٌ يدومُ ولا غِنَاءُ

(والأصل : غِنًى)

وقوله الآخر :

بَكَتْ عينى وحُقَّ لها بكاها
وما يغنى البكاء ولا العويل (٦٣)

(والأصل : بكاؤها)

وجاء من الضرورة اسكان المتحرك فى قول الشاعر :

الا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ
وذى وَلَدٍ لم يَلْدَهُ ابوان

وقوله :

لو عُصِرَ منها البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ

---

(٥٨) الكتاب ١٦/١ . (٥٩) الموشح / ٨٤ . (٦٠) السابق / ٥٥ .

(٦١) الموشح / ١٤٤ . (٦٢) السابق / ٢٩٣ و ٤٠٦ . (٦٣) السابق / ١٤٥ .

وكذلك اسقاط الحركة الاعرابية فى قول الشاعر :

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقبٍ
اثماً من اللهِ ولا واغلِ (٦٤)

واخذ النقاد وأولهم الأخفش على بشار بن برد قوله :

والآن أَقصرَ عن سُمَيَّةَ باطلى
وأشار بالوَجَلَى على مُشيرُ

وقوله :

علـى الغَزَلى منـى السلامُ فربمـا
لَهَوْتَ بها فى ظِلِّ مُخْضَرَّةٍ زُهْرِ (٦٥)

حيث صاغ بشار كلمتى (غَزَلَى ووَجَلَى) بمعنى الغزل والوجل ، وهو أمر سماعى فيما يرى أصحاب القواعد ، لا قياسى .

واخذوا عليه كذلك فى قوله :

تلاعَبَ نينَانَ البحور وربما
رأيتَ نفوس القوم من جَرْيِها تجرى (٦٦)

انه استعمل (نينان) جمعا لِنُونٍ ــ أى الحوت، والصواب : أَنْوَن" ، مع أن هذا الجمع صحيح ، كما جاء فى لسان العرب .

واخذوا على ابى العتاهية فى قوله :

ولربما سُئِلَ البخيل الشـىء
لا يَسْوَى فَتِيلاً (٦٧)

انه استعمل (يَسْوَى) ، والصواب (يُساوِى) ، واغلب الظن ان ابا العتاهية يستعمل هذا الفعل فى صيغة كانت شائعة ، ولا زالت فى السنتنا حتى الآن ، وقد ورد فى البخارى ــ كتاب الحدود ، بصدد قطع اليد فى الدرع ، أو حبلها ، قال الأعمش : « الحبل كانوا يرون أنه منها ما يَسْوَى دراهم » ، فلا مجال لمؤاخذة أبى العتاهية .

وذكر المرزبانى أن جمع فاعل على فواعل خاص بالمؤنث كضاربة وضوارب ، وقاتلة وفواتل ، وعلى هذا الاساس خَطَّأَ الفرزدق فى قوله :

واذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتهم
خُضُعَ الرقاب نَوَاكِسَ الأَبصارِ (٦٨)

حيث استخدم للضرورة زنة فواعل فى جمع فاعل ، مع أن العرب لم تستخدم هذه الزنة الا فى كلمتين : (فارس وفوارس) ، لأن الفروسية خاصة بالرجال، فلن تلتبس، وأيضا قولهم : (هو هالك فى الهوالك) ، وعلى ذلك سيكون مفرد الكلمات المجموعة على هذه الزنة مؤنثا دائما بحسب القاعدة رغم انه قد فشا الآن فى الاستعمال كلمات : (عوامل) جمعا لعامل ، و (ضوابط المسألة) جمعا لضابط ، و (رواسب الماضى) ومفردها راسب ، و (طوالع النجوم) والمفرد طالع ، و (دوافع السلوك) والمفرد : دافع ، و (بواعث ونوابغ ، وكثير غيرها) .

ولو شئنا أن نتتبع هذه المآخذ التى أوردها المرزبانى فى كتابة الكبير لارهقنا ذهن القارىء ، ولكنا نكتفى بهذه الامثلة القليلة ، التى نلاحظ فيها أمرين :

أولهما : أنها تنسب الى شعراء فحول ، من الجاهلية ، وصدر الاسلام ، وعصر بني أمية ، وعصر العباسيين .

وثانيهما : أنها تنوعت بين الضرورة النحوية، والصرفية ، أى بين الضرورة فى صوغ كلمة على زنة لم تسبق ، أو على زنة خاطئة ، والضرورة فى استحداث تراكيب تتجاوز أحيانا الأحكام النحوية ، وكل ذلك جائز للشعراء دون أصحاب النثر ، وليس من الممكن أن يرتكب الناثر مثل هذه الاخطاء ، لانه لا ضرورة تحمله عليها من وزن أو قافية .

وقد نص المؤلفون القدامى على هذه الضرورات لدى كل الشعراء المحتج بهم ، ليكون

---

(٦٤) السابق / ١٥٠ .
(٦٥) السابق / ٢٨٤ .
(٦٦) السابق .
(٦٧) السابق / ٤٠٥ .
(٦٨) السابق / ١٦٧ .

ما تبقى من شعرهم حجة ، تثبت بها اللغة ، وتقرر بها القواعد .

وقد تحققت فى قضية الاستشهاد بالشعر تلك المقولة المشهورة : (المعاصرة حجاب) ، فلم يكن أحد من العلماء يعتمد شعر معاصريه ، لأسباب من أهمها المنافسة التى كانت قائمة بين النحاه والشعراء ، يريد النحـاة فرض قواعدهم ، ويريد الشعراء فرض مستواهم على هذه القواعد ، لانهم لبسوا أقل من النحاة فهما للغة ، وتذوقا لشعر العرب ، ويحضرنا فى هذا المقام ما ذكر من أمر المنافسة التى كانت محتدمة بين الفرزدق الشاعر ، وبين عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي النحوى ، وقد روت كتب اللغة منها طرفا . ولا مجال للشك فى علم الفرزدق باللغه ، قبل أن ننظر فى شعره ، فهو يقول الشعر عالما بما يجوز وما لا يجوز ، ولذا كان كثيرا عليه أن يرى شعره موضع تعقب من عبد الله بن أبى اسحاق ، مع انه لا يفوقه فى نظره . وذهب الفرزدق ، ولم يظفر من النحاة على عهده باعتماد شعره للاستشهـاد ، لأن (المعاصرة حجاب) .

ولقد كان للضرورة الشعرية حد تقف عنده، فهي لم تكن تسقط قاعدة أساسية ، أو ترتكب خطأ يمكن تفادبه ، ولكنها كانت تتصرف فى الفروع ، وكانت هذه الفروع قد استأثرت بعقول النحـاة واعجابهم ، فكيف يفرطـون فيها ؟ الى أن جاء سيبويه فتلقى علمه عن الخليل ، أعظم من نظر فى الشعر ، ووضع موازينه ، وتأمل قياسه وضروراته ، فانعكس موقف الخليل على موقف تلميذه من حيث الافساح فى باب الضرورات الشعرية ، وبحيث تناولها فى أول الكتاب ، بيد أنه لم يكن مـع توسعة الملحوظ ليقر الخطأ الفاحش ، الذى لا يقبله ذوق العربي ، والذى وضعت المقاييس اللغوية لتقويمه .

ومن أمثلة الخطأ الفاحش ما ذكره الاخفش(٦٩) قال : (أخبرنى المبرد قال : انشدني سليمان ابن عبد الله بن طاهر لنفسه :

وقد مضت لي عشرونان ثنتان

فقلت له : أيها الامير ، هذا لحن ، لأن اعرابا لا يدخل على اعراب) يريد بذلك أن (عشرون) لحقتها علامة الاعراب لجمـع المذكر ، وهى الواو والنون ، فلا يسوغ أن تدخل عليها علامة اعراب المثنى ، وهي الالف والنون ، لتصبح (عشرونان) .

بيد أن لنا وقفة أمام هذا المثال ، اذ يبدو لنا أن اعتراض المبرد عليه هو اعتراض شكلي ، لا ينهض لرد هذا التعبير ، على حين تفرضه ضرورة دلالية ، هى أن الشاعر يريد افـادة معنى المجموعتين ، المشتملة كل منهمـا على (عشرين) سنـة ، وافادة معنى المجموعـة بوساطة العدد كثير الشيوع فى السنتنا ، بل فى لغة الفصحاء ، فاذا أردنا التعبير عن تصرف رجل بدفع الكثير من ماله قلنا : (هو ينفق بالعشرات ، بل بالمئات) مثلا ، والمراد هنـا ليس أفراد العشرة ، بل اعتبار العشرة وحدة يرد عليها التعدد والكثرة .

ومن هذا الباب ما فرضته لغة الصحافـة أخيرا حين بقـال : (آفاق السبعينات) ، (وقامت الحـرب فى أوائـل الاربعينـات) و (غزا الانسان القمر فى أواخر الستينات) ، وهكذا،وهو تعبير يتوفر فيه من حيث الشكل دخول لاحقة جمع المؤنث على لاحقة جمـع المذكر ، تماما كما حدث فى قوله : (عشرونان) اذا دخلت لاحقة المثنى على لاحقة جمع المذكر ، حتى لقد وجدنا أديبا كبيرا هو الدكتور طـه حسين يذهب الى حد تفضيل (العشرينيات) بياء النسب (٧٠) .

---

(٦٩) الموشح / ٥٤٥ .

(٧٠) نرى أن تعبير الستينيات أو السبعينيات بياءالنسب يجانب الاولى ، لان المنسوب وصف فيالمعنىوالمراد هو الدلالة على الوحدة العددية لا الوصف بالعدد ، الى جانب أن لواحق الكلمه تزداد واحدة تزيدها سقما فى النطق ، وحسبها – فى رأينا – لاحقتان،برغم أن ذلك مخالف لذوق الدكتور طه حسين الذى عبر عنه فى حديث صحفى .

وليس من الممكن بحال أن نخطىء هذا التعبير الذى فرض نفسه الآن على أقلام الكتاب وتقبله الذوق اللغوى العام ، وهو ما يدعونا الى أن ننظر مرة أخرى الى تخطئة (عشرونان) بشيء من التردد ، فربما كان مردها لاستثقال النونين المتواليتين ، بالرغم من افادتها معنى أراده الشاعر ، ولذلك كانت (عشرينات) أخف على الاذن .

ونخرج من ذلك بملاحظة هى أن بعض ما كان يعد ضرورة عند القدماء كان فى البداية نوعاً من الضرورة التعبيرية ، وأصبح بمرور الزمن طريقا الى فرض تقليد جديد ، أو قاعدة جديدة من قواعد القياس اللغوى ، وقد تحققت هذه الملاحظة فى كثير من المواضع وأقربها مسألة جمع فاعل على فواعل ، مع انه خاص بما كان على زنة فاعلة ، حيث نص على تخلف القاعدة فى مثالين اثنين ، ثم وجدنا فى اللغة الحديثة أمثلة كثيرة تخالف القاعدة ، فاللغة وليدة الموقف التعبيرى ولا عكس .

الشعر بعد عصر الاستشهاد

يشمل الشعر بعد عصر الاستشهاد زهاء اثنى عشر قرنا ، أو يزيد ، اذا اعتبرنا أن الاستشهاد قد توقف فى منتصف القرن الثانى للهجرة . ومعنى ذلك أن اثنى عشر قرنا من الزمان لا تعد شيئا الى جانب الفترة التى سبقتها ، والتي لا تزيد بأى حال عن خمسة قرون ، اذا ذهبنا فى الجاهلية ثلاثة قرون ، قبل الاسلام ، على قلة ماروى لنا من نصوص هذه القرون الثلاثة التى انتهت بنزول القرآن .

وعلى الرغم من أن متن اللغة قد تم توثيقه بفضل ما روى فى هذه الفترة الوجيزة ـ فان قضية الاستشهاد ما تزال تطرح أسئلة مهمة هى : ـ

هل العربية التى نعيشها الآن هى عربية هذه القرون الخمسة ؟

وهل يغنى محصول هذه القرون عن اعتبار ما روى من ابداع القرائح خلال اثني عشر قرنا جاءت بعدها ؟ .

وأجدني هنا بحاجة الى تأكيد ما سبق أن قلته فى حديثى عن المأثورات والنثر الفنى من أن لغتنا الفصحى قد تغيرت كثيرا ، وأن هذه التغيرات قد أصابت الاصوات ، والمفردات والتراكيب والدلالة على تفاوت نسبة التغير فى كل مجال على حدة .

هذا التغير يفرض حقيقة بدهية هي أن شواهد اللغة القديمة قد لا تصلح مرجعا فى بعض الاحوال ، لتصويب لغتنا الحديثة ، أما لعدم تشابه الصيغ بينهما ، وأما لانقطاع الصلة فى بعض النواحي كالالفاظ المعربة الجديدة ، والقواعد القياسية التى فرضتها حركة الترجمة .

بل ان حركة الشعر الحديث ، وهو لا شك باللغة الفصحى ، ويحتوى فيما يحتوى قدرا كبيرا من النماذج الرصينة التى تشى باصالة أصحابها ـ هذه الحركة منبتة الصلة بالشعر القديم كله ، وهى احدى ملامح اللغة العربية الحديثة .

يضاف الى ذلك بعض القوالب الادبية التي فرضت على اللغة أن تتحرك من أجل تدارك نواقصها ، أو ملاحقة التيارات المعاصرة فى الفكر ، وفى الصحافة ، وفى الرواية ، وسائر ضروب الاعلام الحديثة .

أى أن لغتنا التي نعيشها الآن ليست هي لغة القرون الخمسة ، وان كانت من مادتها . فاذا فرضنا على أنفسنا الالتزام بتقاليد تلك اللغة فمعنى ذلك أننا سوف نلغي قدرا كبيرا من استعمالاتنا الجارية ، وهو ما لن يكون .

وليس عدلا أن تتنكر العربية الفصحى لابداع القرائح خلال اثنى عشر قرنا مضت بعد عصر الاستشهاد ، على حين يسجل الواقع اللغوى تحركا مستمرا ، أدى الى هذه اللغة الحديثة التي تعتبر طفرة لغوية جاءت بعد فترة من الركود ، ران على وجوه الحياة عدة قرون .

ولقد حفلت هذه القرون الاثنى عشر بأسماء اعلام من الشعراء ، الذين ندين لهم بالكثير ، منهم أبو تمام والبحترى ، والمتنبى ، وأبو العلاء ، وابن الرومي والشعراء الاندلسيون بل وشعراء الحروب الصليبية ، وان كانوا فى فترة ضعف لغوى نسبي ، وشعراء العصر الحديث كالبارودى ، وعبد المطلب ، واسماعيل صبرى ، وشوقي ، وحافظ ، وشعراء المهجر العظام ، الى أن نصل الى معاصرينا الذين نقرأ لهم ، ونستمتع بشعرهم ، وكلهم قد ملكوا ناصية اللغة الفصحى ، باعتبارها لغتهم ، لا لغة قوم بادوا ، ولم يبق منهم سوى تراث .

واذا اقتصرنا على ذكر هؤلاء الاعلام فليس معنى هذا أننا نتجاهل جيوشا من الشعراء المجيدين الذين حفلت بهم العصور المختلفة . وبعض هؤلاء الاعلام قد تفوقوا على سابقيهم من شعراء عصور الاستشهاد ، حتى شعراء الجاهلية ، فاذا ما اعتمدنا شعرهم مصدرا لتوثيق الفصحى ، فان ذلك يعني أننا ننصفهم من ظلم عصورهم التي غمطتهم حقهم ، ونضيف الى نصوص اللغة المعتمدة رصيدا وافرا متجددا ، بدعم القديم ، ويضيف اليه .

ولقد يقال : ان هؤلاء الشعراء الذين تدعو للاستشهاد بشعرهم قد أخطأوا أحيانا ، ومن الحكمة البعد عن مكان الخطأ فى توثيق اللغة ، وهو حق أشبه بباطل ، لان هؤلاء الشعراء المحدثين — مثلا — لم يكونوا بأكثر خطأ ممن عددنا أخطاءهم من القدماء ، وقد وجد هؤلاء القدماء من يعتذر عنهم ، ويحتج بالضرورة لتسويغ أخطائهم ، كما سبق أن ذكرنا . أما هؤلاء المحدثون من الشعراء ، فأخطاؤهم فى نظر المتعصبين كفر ، وضرورتهم عجز وفهاهة ، ولقد كانوا أجدر بأن يعتذر عنهم ، ونلتمس لهم أبواب التسويغ ، بالتأويل حينا ، وبالضرورة أحيانا ، لانهم يعيشون عصرا من الصراع اللغوى يعد فيه التمسك بالفصحى والنبوغ فيها ، ضربا من ضروب البطولة ، الى جانب كونه صنعة ذكاء ، وأثر سليقة ناضجة .

ولنقرأ مثلا قول شوقي رحمه الله :

أنا من بدل بالكتب الصحابا

لم أجد لي وافيا الا الكتابا

لنجد بعض النقاد يخطئه فى تعبيره (بدل بالكتب الصحابا) . لان مراد الشاعر عكس مدلول العبارة ، فالباء بعد الفعل (بدل) وغيره من نفس المادة تدخل على المتروك ، وشوقى يريد أن يقول : انه ترك الصحاب ، ولزم الكتب .

واذا كان هذا هو المعنى الظاهر ، فان حسن الظن بشوقي يدفعنا الى التماس تأويل لتعبيره هذا ، وهو مالم نجد فيه عنتا ، لأن المراد قد يكون أنه ترك الكتب ولزم الصحاب ، فثبت له العكس بعد التجربة ، وهو أنه (لم يجد وافيا الا الكتاب) ، وحينئذ يكون الدرس أبلغ .

وقد أجاز بعض النحاة دخول الباء على المأخوذ .

وكذلك ما أخذه بعض النقاد(٧١)على الشاعر المهجرى جبران خليل جبران ، من قوله فى ديوانه (المواكب ص ١٣) :

(ومن لم يمش يندثرُ)

والصواب (يندثرِ) بالكسر ، كما قال ، لأن أصل الفعل الجزم ، ثم يكسر للقافية ، والواقع أن الشاعر مختار فى أن يكسر أو يضم ما دامت تلزمه القافية بذلك .

---

(٧١) أنظر : وديع امين ديب (الشعر العربي فى المهجر الامريكى) ص ٢٦ — ٢٧ نقلا عن الدكتور عمر فروخ ونقده لجبران .

وأيضا قوله (ص ١٦) :

(من آمِنٍ بنعيمِ الخلد مُبْتَتِشرِ)

فكلمة (مبتشر) لم ترد فى المعجم ، مع أن القاعدة الصرفية لا تعترض على هذا القياس .
وقوله (ص ١٢) :

(تكاد تُدْمِي ثنايا نَوْبِه الابَرُ)

قالوا : والثوب لا يدميه وخز الابر ــ مع انه تصور شعرى يرد فى نطاق حرية الشاعر فى اختيار عناصر الصورة الشعرية ، وهو ليس فى ذلك بدعا من الشعراء .

وانتقدوا قوله فى نفس الصفحة :

(ومن مُستَأْنِث خَنِثِ)

فقالوا : كلمة (مستأنث) غير قاموسية ــ وهو اعتراض غريب ، لانها صيغة قياسية لا يشترط أن يذكرها القاموس ، وهي تلحق بالكلمات المولدة .

ولو اننا ذهبنا الى بعض الشعراء المحدثين جدا، من الطبقة التى تلى طبقة شوقى وجبران فى جودة الشعر ــ لوجدنا أن المآخذ لا تكاد تتعدى مستوى الضرائر التى سبق الحديث عنها . وذلك مثل استعمال الشاعر عمر أبو ريشة كلمة (جانح) فى حديث ينبغى أن يستعمل كلمة (جناح) ، ربما لأن الايقاع الشعرى يقتضيها ، فى قوله :

فاسدلى السَّتْرَدون نهدين ضَجَّا
واشرأبَّا كجانِحَىْ وَرْقَاءِ

وقد يقال : انما سمى (الجناح) جناحا لأنه (جانح) ، فلا ضير على الشاعر من هذا التصرف وكذلك حين يقول :

وانى الدنيا فَرَّقَتْ طَرَبا
وانتشت من عَبْقِهِ المنسكبِ

فهو يسكن الباء فى (عبقه) ، وهى بالفتح ، مع أن هذا الاسكان وارد فى كثير من النصوص القديمة ، شعرا وقراءة ، فورد فى (جَمَلٍ) : جَمْلٌ ، وفى (مَرَضٍ) : مَرْضٌ ، وهما من المفتوح العين .

وهكذا اذا أردنا أن نحصي لهؤلاء الشعراء أخطاءهم فلن نجد عندهم أكثر مما وجد النقاد القدامى عند الشعراء المحتج بشعرهم، الى جانب أن صيغتهم هى الصيغة الفصحى، مع شيء من تطور التراكيب ، واستخدام الالفاظ المولدة ، والصور الجديدة ، وهو ما لا يمكن أن يؤخذ عليهم ، بل هو من حسناتهم ، وهم وأسلافهم الاقدمون على حد قول ابن فارس (ما جعل الله الشعراء معصومين ، يُوَقَّوْنَ الغلط والخطأ ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود (٧٢) .

ان الموقف الآن يقتضي من أساتذة النحو بعامة أن يتقدموا خطوة لنتلاحم جهودهم فى تيسير الفصحى مع جهود الشعراء والادباء المعاصرين ، وذلك بأن يمزجوا فى استشهادهم على قواعد العربية ــ القديم بالحديث ، ويتعرضوا فى مناقشاتهم للتراكيب الجديدة التى يفرضها التطور اللغوى المستمر ، حتى لا تَنْبَتَّ الصلة ما بين ماضى اللغة وحاضرها، فتستعجم الألسن التى نرجو لها أن تَتَخَلَّصَ لِلُغَةِ القرآن . وليس هناك من يلزمنا الآن

(٧٢) المزهر ٢/٤٩٨ .

بآراء قدامى النحاة ، فقد عاشوا عصرهم ، وكانت احكامهم وفق ظروفهم ، وأغلب الظن انهم لو سمعوا أشعار شوقى ، وحافظ ، والبارودى ، وصبرى ، وغيرهم وغيرهم ، لعدلوا من آرائهم ، لأنهم لم يكونوا جامدين كما نتصور،بل ان الاجيال التى جاءت بعدهم ، والتى فشا فيها داء التقليد ، هى التى جمدت على ترابها ، وشاءت أن تفرض الجمود على الآخرين ، وليس من الممكن أن يفرض الموتى الذاهبون ظل الجمود على تطور الحياة .

* * *

مراجع البحث

١ ـ صحيح البخارى .

٢ ـ المزهر ـ للسيوطى .

٣ ـ طرق تنمية الالفاظ فى اللغة ـ للدكتور ابراهيم أنيس .

٤ ـ الخصائص ـ لابن جنى .

٥ ـ الانصاف ـ لابن الانبارى .

٦ ـ الصاحبي ـ لابن فارس .

٧ ـ مقاييس اللغة ـ لابن فارس ـ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .

٨ ـ القياس في اللغة العربية ـ للشيخ محمد خضر حسين .

٩ ـ اللغة لجوزيف فندرسي ـ ترجمة الاستاذالدواخلي والدكتور القصاص .

١٠ ـ الابدال ـ لأبي الطيب اللغوى ـ تحقيق عز الدين التنوخى .

١١ ـ من أسرار اللغة ـ للدكتور أنيس .

١٢ ـ النشر في القراءات العشر ـ لابن الجزيرى .

١٣ ـ ضحى الاسلام ـ للدكتور احمد أمين .

١٤ ـ في اللهجات العربية ـ للدكتور أنيس .

١٥ ـ القراءات القرآنية ـ للدكتور عبد الصبور شاهين .

١٦ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر ـ لابن الاثير ـ تحقيق محمود الطناحي .

١٧ ـ الطبقات الكبرى ـ لابن سعد .

١٨ ـ سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة ـ للاستاذ ناصر الألبانى .

١٩ ـ كتاب سيبويه .

٢١ ـ الموشح ـ للمرزباني .

٢٢ ـ الشعر العربي في المهجر الامريكي ـ لوديع أمين ديب .

٢٣ ـ F. de Saussure : Cours de Jinguistique Gérérale.